المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي الإكلينيكي في الحد من اثار العنف الاسري لدى طلاب المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة

إعداد الباحث

عبد الرحمن أحمد صغير

محاضر بقسم الخدمة الاجتماعية

جامعة أم القرى

1445هـ/2024

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف رئيس متمثل في التعرف على المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي الإكلينيكي في الحد من اثار العنف الاسري لدى طلاب المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة وتفرع من الهدف الرئيس هدف فرعي متمثل في التعرف على المقترحات اللازمة لمواجهة المعوقات التي تعوق الأخصائي الاجتماعي الإكلينيكي في الحد من الاثار السلبية التي يعاني منها الطلاب المعنفين أسريا. تنتمي الدراسة الحالية الى الدراسات الوصفية التحليلية، كما اعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي الشامل على الموجهين الطلابيين العاملين في مدارس المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة والبالغ عددهم (585) موجها طلابيا وقد شارك في الدراسة عدد (114) موجها طلابيا، وتم استخدام المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية البسيطة لمدارس المرحلة المتوسطة مقدراها (20%) من مدارس المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة منها: أن من أبرز المعوقات موافقة من قبل الموجهين الطلابيين هو المعوق (خوف الطالب المعنف من مصيره بعد البلاغ للجهات المختصة عن حالته) و(خوف الطالب المعنف من المعتدي مما يؤدي إلى عدم القدرة على حل المشكلة). وقد اشارت الدراسة الى أبرز المقترحات من وجهة نظر الموجهين وهو (فتح قنوات الاتصال والتنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة التي تتناول قضايا العنف الأسري في المجتمع السعودي) و(عقد المؤتمرات والندوات التي يمكن الاستفادة منها في نشر الوعي وبث التوعية حول أنماط العنف الأسري وأضراره وكيفية الوقاية منه والتصدي له). وخلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات منها: إعطاء الأولوية لتوظيف المتخصصين في المجالات الانسانية كالخدمة الاجتماعية وعلم النفس والمجالات الإنسانية الأخرى إذ أن خبرتهم العلمية والعملية ومهاراتهم المهنية، تجعلهم مؤهلين للتعامل مع مختلف المشكلات التي يواجهها الأفراد والأسر، بما في ذلك مشكلة العنف الأسري وإنشاء قنوات فعالة للتواصل والتنسيق بين المدارس والجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بالعنف الأسري في المجتمع السعودي.

الكلمات المفتاحية: المعوقات – العنف الأسري – الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية

Abstract

The current study aimed at achieving the main objective of identifying the obstacles facing the clinical social worker in reducing the effects of family violence among middle school students in Makkah, and a branch of the main objective is a subsidiary objective of identifying the necessary proposals to address the obstacles that hinder the clinical social worker in reducing the negative effects suffered by family abused students. The current study is based on a comprehensive social survey method based on student mentors working in middle-school schools in the holy city of Makkah, numbering (585) student mentors. A number of (114) student mentors participated in the study. the Social Survey was used with a simple random sample of middle-school teachers estimated at (20%) of middle-school teachers in the holy city of Makkah. The study reached a number of important conclusions, including: one of the most prominent obstacles to approval by student mentors is the disabled (the violent student's fear of his fate after reporting to the competent authorities about his condition) and (the violent student's fear of the aggressor, which leads to the inability to solve the problem). The study pointed to the most prominent proposals from the point of view of the mentors, namely (opening channels of communication and coordination with the relevant government and civil authorities dealing with domestic violence issues in Saudi society) and (holding conferences and

seminars that can be used to spread awareness and spread awareness about the patterns of domestic violence and its harms and how to prevent and address it). The study concluded many recommendations, including: giving priority to hiring specialists in humanitarian fields such as social service, psychology and other humanitarian fields, as their scientific and practical experience and professional skills make them qualified to deal with various problems faced by individuals and families, including the problem of domestic violence and the establishment of effective channels of communication and coordination between schools and government and non-government agencies related to domestic violence in Saudi society.

Keywords: domestic violence - clinical social work – obstacles.

مقدمة:

تعد الأسرة المؤسسة الأولى والأساسية في حياة الفرد، فهي تلعب دوراً حاسماً في بناء ونمو شخصية الفرد في جوانبها المختلفة وتحديدا في الجانب النفسي والاجتماعي منها، كما تسهم في تشكيل سلوكه في مختلف مراحل حياته، فمن خلالها يتعلم الأبناء القيم والمبادئ والسلوكيات الاجتماعية السوية والآداب التي أوصت بها تعاليم الشريعة الاسلامية والتي تؤثر في تفكيرهم وسلوكهم, كما تسعى الأسرة إلى توفير الأمان والاستقرار النفسي لأفرادها وتعزيز الثقة والمودة والتعاون بين أفرادها، باعتبارها صاحبة الدور الأول والرئيس في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد، وما تتركه من سمات واضحة على شخصية الأبناء فهي من أهم الأنساق الاجتماعية وأعظمها تأثيراً في حياة الافراد فهي تحدد وتضبط تصرفات افرادها ويعتبرها الفرد إطاره القيمي والاخلاقي الذي يرجع له ويستقي منه المعايير الاخلاقية وأنماط التفاعل الاجتماعي مع الاخرين.

ويعتبر العنف الأسري أكثر خطورة على الفرد والمجتمع وتكمن خطورته في نتائجه الغير المباشرة المترتبة عن علاقات قوة غير متكافئة داخل الأسرة مما ينتج عنه خللا في نسق القيم و اهتزاز في نمط الشخصية مما يفرز أنماطا من الشخصيات المضطربة الغير المتوازنة نفسيا وانفعاليا مما يهيئ أرضية خصبة لإعادة إنتاج العنف سواء داخل الأسرة أو في المجتمع, لذا كانت هناك دعوة صريحة لجميع الدول بالقضاء على كل أشكال العنف المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخاصة العنف الأسري الذي يعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية وللدول وبالتالي يعوق تنميتها المستدامة ويقف في طريق تحقيق خطتها التنموية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016).

وعلى الرغم من أهمية وخطورة هذه المشكلة في المجتمعات الإنسانية وتعدد صورها وأنماطها وأشكالها إلا أنها لم تحظى بدراسات إكلينيكية متعمقة تسلط الضوء على أبعادها النفسية والاجتماعية، وربما يعود ذلك إلى أن ما يظهر على وسائل الاعلام المرئية والمسموعة لا يمثل الواقع الفعلي لحجم هذه المشكلة في المجتمع، فمعظم حالات العنف الاسري يتم التكتم عليها أسريا حفاظا على سمعة ومكانة الاسرة امام الاخرين وعدم تعرضهم للنقد أو خجل وخوف الافراد من الإفصاح عن مشاعر الالم والاضرار المختلفة الناتجة عن العنف الذي يتعرضون له أو يشاهدونه.

أولا: مشكلة الدراسة:

يتفرد الإسلام في نظرته للأسرة عن غيره من الديانات والشرائع والقوانين، فلا عجب أن يهتم الإسلام بالأسرة اهتماماً عظيماً، وشرع لها من النظم والقواعد ما يؤمن لها الحياة الكريمة المستقرة، كيف لا والاسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع السليم ولقد وضع الإسلام من الاحكام والنظم والقواعد والتعاليم ما يضمن تنظيم حياة الاسرة ويبينها على أسس إنسانية كريمة عادلة ومستقرة وتعاليم الخلافية ومبادئ أساسية تقوم على أساس التعاون والبر والعدل والرحمة. (الصغير، 2012، ص. 55).

تمثل مشكلة العنف الأسري تحديًا خطيرًا ومؤلما في حياة المراهق فعندما يواجه العنف داخل بيئته الأسرية، يتسبب ذلك في حدوث آثار سلبية قد تؤثر على نموه الشخصي والنفسي والاجتماعي حيث من الممكن أن يتعرض المراهق للعنف الأسري بأشكال مختلفة، مثل الضرب والتعنيف الجسدي، أو الإهانة والإهمال العاطفي، أو التحكم المفرط والتهديدات المستمرة، وحتى الاعتداء الجنسي وقد يؤدي هذا

العنف إلى إحداث آثار سلبية عميقة على صحة المراهق العقلية والجسدية، ويؤثر على تطوره النفسي وتكوينه الاجتماعي إذ تعتبر فترة المراهقة من الفترات الحساسة جدًا، فيها يتجرد المراهق من المألوف ويبدأ في استكشاف هويته الذاتية وتحقيق استقلاله. وعندما يتعرض للعنف داخل بيته، يصبح من الصعب عليه بناء ثقته بنفسه وتنمية وبناء شخصيته بمكوناتها المختلفة. مما قد يؤدي انخفاض الثقة بالنفس، والاكتئاب، والقلق، والعزلة الاجتماعية.

إن مكافحة العنف الأسري وحماية المراهق من هذا النوع من الإيذاء يتطلب تعاونًا مشتركا بين الأسرة والمدرسة والمجتمع كما يجب على الأسر أن تكون مسؤولة عن توفير بيئة آمنة وداعمة لأفرادها، وأن تعزز الاتصال العاطفي والتواصل الإيجابي داخل الأسرة، علاوة على ذلك، يجب أن تلتزم المدارس بدور فعّال في الكشف عن حالات العنف الأسري وتقديم الدعم والمساعدة للمراهقين المتضررين كما يمكن للموجهين الطلابيين أن يحدثوا أثرا فارقا في للمشكلات التي يواجهها الطلاب في المنزل.

ومهنة الخدمة الاجتماعية تعتبر من المهن التي تمثل حائط الصد الاول لمثل هذه الظواهر لما تملكه من استراتيجيات وتكتيكات فعالة تستطيع من خلالها حماية المجتمع من الآثار السلبية لهذه الظواهر والخدمة الاجتماعية مهنة انسانية تهدف الي مساعدة الافراد والجماعات والمنظمات والمجتمعات على تنمية قدراتهم ومواردهم وزيادة فرصهم في الحياة ووقايتهم من المشكلات واشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم المختلفة في ضوء موارد وثقافة المجتمع وسياساته الاجتماعية. (أبو النصر، ٢٠٠٩، ص. ٥٣).

حيث يتعامل الأخصائيين الاجتماعيين مع العديد من المشكلات، منها مشكلة العنف الأسري التي تشكل تهديدا كبيرا وخطيرا على الأفراد والأسر ومن ثم المجتمع، لما تسببه مشكلة العنف الأسري من مشكلات نفسية واجتماعية تتطلب التدخل معها ومواجهتها من خلال فريق يحتوي على مجموعة ممارسين من مختلف التخصصات التي تعمل في المجال الطبي من أطباء وأخصائيين اجتماعيين ونفسين وإداريين وفريق معالج كامل وعلى قدر من العلم والمهارة في مواجهة العنف وأشكاله بجميع مستوياته وتقديم الرعاية الكاملة للمعنفين. (الشيخي، 2020).

ويعتبر العنف الأسري من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تستدعي تدخلًا فوريًا وفعالًا من شخص مهني ومتخصص ومؤهل كالأخصائي الاجتماعي الإكلينيكي، إذ يؤدي دورًا هاما في التصدي لهذه المشكلة وآثارها السلبية وتقديم الدعم والمساعدة للأفراد والأسر المتضررة، فهو يتمتع بالمعرفة والمهارات اللازمة لفهم وتقييم ومعالجة العنف الأسري بالإضافة إلى تقديم الدعم العاطفي والنفسي للضحايا، سواء كانوا أطفالًا أو زوجات أو كبار سن كما يعمل الاخصائي الاجتماعي الإكلينيكي على تقديم المشورة والتوجيه للضحايا، ومساعدتهم في التعامل مع التأثيرات النفسية والاجتماعية الناتجة عن العنف، أيضًا على تعزيز التعاون بين المؤسسات والجهات المعنية، مثل الشرطة والمستشفيات والمدارس ومراكز الحماية بهدف توفير التدخل الشامل والتعاون بين الجهات المعنية المختلفة لمساعدة الضحايا ووقف العنف.

فالأخصائي الاجتماعي الإكلينيكي يقوم بالعديد من الأدوار المهنية والتي من أهمها دوره كمعالج حيث يعمل على مساعدة الأفراد في التغلب على المشكلات التي تعترضهم في حياتهم، أو الحد من آثارها عليهم أو على المحيطين بهم. ومن خلال ما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات مهنية التي بدورها تساعده على أداء عمله، كما يستخدم الاخصائي العديد من الأدوات والأساليب المحددة والمتنوعة وباعتماده على موارد متخصصة لتحقيق أهدافه (نيازي، 2001، ص. 256).

قد يواجه الأخصائيين الاجتماعيين الإكلينيكيين العديد من المعوقات المهنية أثناء سعيهم لتقديم تدخل فعال مع حالات العنف الاسري منها ما يرتبط بنقص التدريب والتعليم فيما يتعلق بالتدخل المهني مع حالات العنف الأسري، بالإضافة إلى محدودية الموارد والصلاحيات لدى الاخصائيين الاجتماعيين، مما يعوق القدرة على تقديم خدمات ورعاية متكاملة للطالب المعنف أسريا ويحد من الخيارات المتاحة لدى الاخصائيين الاجتماعيين في مساعدة الطالب في حالة حدوث عنف أو اعتداء عليه، علاوة على ذلك، تؤثر خصوصية الأسرة السعودية في عملية التدخل المهني مع الحالات عند حدوث مشكلة مع الطالب وخاصة في الجوانب المرتبطة بالعنف الأسري, فقد يتردد الطالب في طلب المساعدة بسبب الخوف من المعتدي عليه أو العواقب التي تلي الإبلاغ مما قد يعيق الكشف عن تعرضهم للعنف وتقديم الدعم الذي يحتاجونه, بالإضافة إلى أن هناك حالات ينتج عنها تدخل الغير المتخصصين، مثل الأصدقاء أو أفراد العائلة أو أفراد المجتمع وغيرهم، على

الرغم من أن نواياهم قد تكون حسنة، إلا أنه من المهم فهم الأثر المحتمل والتحديات والصعوبات التي قد يواجهها الطلاب المعنفين وتقييم المخاطر والقيام بدراسة شاملة للحالة من قبل شخص ذو مهارة وكفاءة عالية تجنبا لتفاقم المشكلة.

ثانيًا: أهمية الدراسة

(أ) الأهمية العلمية:

1. ما ستضيفه هذه الدراسة من معلومات تفيد الباحثين في مجال الارشاد والتوجيه الطلابي ومراكز الحماية الاسرية والجمعيات المعنية بالإرشاد الاسري للتعرف على الاثار النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الطلاب المعنفين.
2. تحديد المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي الإكلينيكي في الحد من اثار العنف الاسري لدى طلاب المرحلة المتوسطة وإثراء القاعدة المعرفية في مشكلة العنف الاسري من منظور الخدمة الاجتماعية الاكلينيكية في الحد من اثارها السلبية، الامر الذي قد يساعد بدروه الباحثين في المستقبل في موضوعات مشابهة من خلال ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج وتوصيات ومقترحات.

(ب) الاهمية التطبيقية:

1. النتائج والتوصيات المستخلصة من هذه الدراسة يمكن أن تكون ذات قيمة للمتخصصين في التوجيه الطلابي وقد تساعد للوصول إلى فهم أعمق للمعوقات المهنية التي تواجه الاخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجال التعليمي من خلال تسليط الضوء على التحديات المختلفة التي يواجهها الأخصائيين الذين يتعاملون مع حالات العنف الاسري، وقد تساهم في تمكين الموجهين الطلابيين من إيجاد حلول مناسبة بعد ذلك وتنفيذ تدخلات فعالة ووضع خطط علاج مخصصة لتخفيف التأثيرات السلبية.
2. أهمية الدراسة وفقا لرؤية المملكة (2030): يوجد العديد من المبادرات التي اهتمت بمواجهة العنف الأسري، حيث وضعت رؤية المملكة 2030 قضية العنف الأسري ضمن أولوياتها، وتضمن برنامج التحول الوطني 2020 مبادرات تهدف إلى التصدي لهذه القضية عبر مختلف القطاعات، حيث أسندت إلى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية هذا الدور الحيوي، منها ما يلي:

1. زيادة عدد المؤهَّلين من العاملين في الإرشاد الأسري والحماية الاجتماعية من (90) إلى (21 ألفًا) خلال عام 2020، حيث وضعت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية خططها لتحقيق هذا الهدف وإيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية، كما تسعى الوزارة لتطوير خدمات مراكز الدعم والإرشاد الأسري، في سبيل تقديم الدعم والمساندة لطالبي الخدمات الإرشادية بأنواعها، وفق معايير عالمية وموارد بشرية متخصصة، بأفضل وأيسر الطرق للمستفيدين.

2. إنشاء نظام متكامل لحماية الأسرة: صدر نظام الحماية من الإيذاء بهدف ضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، وتقديم المساعدة والمعالجة، والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية المساعدة اللازمة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته، مع نشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء، والآثار المترتبة عليه.

3. إيجاد آليات علمية وتطبيقية للتعامل مع الإيذاء، ويتضمن النظام زيادة عدد مراكز الإرشاد الأسري ووحدات الحماية الاجتماعية (التابعة للزوار والقطاع الخاص والأهلي) من (58) إلى (200) مركز لتحقيق هدف إيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية، وزيادة نسبة بلاغات العنف التي تتم معالجتها خلال 3 أشهر من 40٪ إلى 75٪ خلال هذا العام 2020م. (مجلس شؤون الاسرة، 2020)، ومن المبادرات التي اهتمت بمواجهة مشكلة العنف الاسري ما يلي:

- تطوير حزمة متكاملة من الخدمات التي تغطي احتياجات الضحايا والمعتدين.
- الشراكة مع القطاع الثالث لزيادة التغطية الجغرافية لجهات الحماية الاجتماعية.
- تطوير آليات التعاون بين جميع الجهات المعنية بالعنف الأسري.
- تطوير مركز بلاغات العنف الأسري وحماية الطفل.

- تطوير حملات توعوية لوقاية المجتمع من العنف الأسري.
- مشروع مراجعة اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء وحماية الطفل.

ثالثًا: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف رئيس يتمثل في: "المعوقات المهنية التي تواجه الأخصائي الاجتماعي الإكلينيكي في الحد من اثار العنف الاسري لدى طلاب المرحلة المتوسطة" ويتفرع من هذا الهدف ما يلي:

1- تحديد المعوقات التي تعوق الأخصائي الاجتماعي الإكلينيكي في الحد من الآثار السلبية التي يعاني منها الطلاب المعنفين أسريًا.

2- الوصول للمقترحات اللازمة لمواجهة المعوقات التي تعوق الموجه الطلابي في الحد من الآثار السلبية التي يعاني منها الطلاب المعنفين أسريًا.

رابعًا: تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية للإجابة على تساؤل رئيس متمثل في: "المعوقات المهنية التي تواجه الأخصائي الاجتماعي الإكلينيكي في الحد من اثار العنف الاسري لدى طلاب المرحلة المتوسطة؟ ويتفرع من التساؤل الرئيس للدراسة ما يلي:

1- ما المعوقات المهنية التي تواجه الأخصائي الاجتماعي الإكلينيكي في الحد من اثار العنف الاسري لدى طلاب المرحلة المتوسطة؟
2- ما أهم المقترحات اللازمة لمواجهة المعوقات التي تعوق الموجه الطلابي في الحد من الآثار السلبية التي يعاني منها الطلاب المعنفين أسريًا؟

خامسا: مفاهيم الدراسة

تعتمد الدراسة على العديد من المفاهيم التي تمثل الموجهات النظرية للدراسة الحالية وتتمثل تلك المفاهيم فيما يلي:

1- **مفهوم العنف**

العنف لغة: وهو الشدّة والقسوة، والفعل منه عَنُفَ، فيُقال: عَنُف بالرجل؛ أيّ لم يَرفق به وعاملهُ بشدةٍ وعنفٍ، أو لامه وعيَّره، والفعل منها أيضاً عَنّفَ، فيُقال: عنّف موظفاً؛ أيّ لامهُ بشدّة بُغية إصلاحه أو ردعه. (معجم المعاني، 2022).

العنف اصطلاحا: لفظ أو قول موجة إلى شخص ما ويدل على إكراهه لفعل ما لا يريد، ويتسبب عنه أذى جسدياً أو نفسيا أو حرماناً، حيث يضع الشخص في مرتبة لا يستطيع معها التردد (الحليبي، 2009، ص. 8- 9).

عرفت ترايكية العنف بأنه: فعل خشن يهدف إلى الضغط على الأخرين وإرغامهم، ويقوم على الإكراه المادي على شخص لإجباره على سلوك أو التزام ما، وهو بمثابة سوء استعمال القوة، يسبب ضرر وأذى على السلامة الجسدية للشخص كالضرب أو الجرح أو القتل، وقد يمارس العنف ضد الأشياء ويتسبب في تدميرها وتخريبها، وإتلافها (ترايكية، 2016، ص. 4).

التعريف الاجرائي: ويمكن تعريف العنف اجرائيا في النقاط التالية:

- فعل خشن يهدف إلى الضغط على الأخرين.
- إيقاع الأذى البدني أو النفسي أوكليهما بشخص ما أو بكائن ما أو بجماعة ما.
- القسوة والممارسة المكثفة للقهر والقسوة وعادة ما ينتج عنها إصابة أو تدمير.
- استخدام القوة للاعتداء على أحد افراد الاسرة جسمانياً أو نفسيا.

2- **مفهوم العنف الأسري**

ويعرف (حسين، 2012) العنف الاسري بأنه: أحد أنواع الاعتداءات اللفظية أو الجسدية أو الجنسية الصادرة من قبل الأقوى في الأسرة ضد فرد أو أفراد منها، وهم يمثلون الفئة الأضعف، مما يترتب عليه أضرار بدنية أو نفسية أو اجتماعية. ومنه عنف الزوج تجاه زوجته، وعنف الزوجة تجاه زوجها، وعنف الوالدين تجاه الأولاد، وبالعكس، كما أنه يشمل العنف الجسدي والجنسي واللفظي والتهديد، أو الحرمان من كل الحقوق، أو بعضها، أو إهمالها، وذلك ممن لهم حق الولاية على الأسرة جسيما بطريقة متعمدة، تلحق بها ضررا (حسين، 2012، ص. 4).

ويشير مصطلح العنف الأسري: بأنه نمط من أنماط السلوك المختلفة التي تواجه أحد أفراد الأسرة من فرد آخر داخلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك بهدف إيقاع أشكال متعددة من الأذى النفسي أو اللفظي أو الجسدي أو الجنسي (بحري، 2011، ص. 38).

ويعرف العنف الاسري الباحث اجرائيا في النقاط التالية:

- بأنه إلحاق الضرر الجسدي أو النفسي أو الاجتماعي أو الجنسي بأحد أفراد الاسرة.
- يحدث بصورة مقصودة بهدف الايذاء سواء بالضرب أو بالنقد الجارح أو سوء المعاملة.
- تتعدد أنواع وأشكال العنف الاسري مثل العنف اللفظي والجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي.
- سلوك عدواني وعنيف وموجه تجاه فرد أو أكثر من أفراد الاسرة الواحدة يتضمن الاساءة النفسية والجسدية.
- ينتج عنه أضرار مادية ومعنوية وقد يكون فيه تهديد لحياة المعتدى عليه.

3- مفهوم الخدمة الاجتماعية الاكلينيكية

الخدمة لغويا تعرف الخدمة في الأصل اللغوي بأنها مشتقه من فعل خدم، وعرفها قاموس المحيط بأنها يخدمه، ويخدمه خدمة، واختدم، خدم نفسه واستخدمه.

اصطلاحًا: نشاط فنِّي مهنيّ لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات لتحسين أو استعادة قدراتهم على القيام بوظيفتهم في المجتمع وإعادة الظُّروف المواتية في المجتمع لتيسير الوصول إلى تحقيق هذا. (معجم المعاني، 2022).

كما تعرف أنها: مجال نوعي للخدمة الاجتماعية، تساعد المرضى فردا كان أو جماعة، طالما هو يواجه مشكلة تتطلع إلى المساعدة الفنية لعلاجه، فهي خدمات تتطلب مهارة خاصة، وأسلوبا علميا لمساعدة المريض على الاستفادة الكاملة من العلاج الطبي، أو الخدمات ذاتها، أو أنها تمثل الجانب المهم من العلاج نفسه، فضلا عن الخدمات الوقائية والإنشائية (صالح، رمضان، ١٩٩٩، ص. ٩٠).

ويشير إليها الباحث اجرائيًا:

- بأنها التطبيق المباشر لأساليب ونظريات وتكتيكات الخدمة الاجتماعية.
- تهدف الى احداث التغيير المرغوب في الانساق المستهدفة وتحسين ادائهم الاجتماعي والنفسي في بيئاتهم التي يتفاعلون ويعيشون فيها.
- تهدف في ممارستها على مساعدة الناس على حل مشكلاتهم والارتفاع بمستوى أدائهم إلى أقصى درجة ممكنة.

4- مفهوم المعوقات: (Obstacles)

تعرف المعوقات لغة: عَوَّقَهُ عَنْ عَمَلِهِ: شَغَلَهُ عَنْهُ، عَاقَهُ.

كما تعرف بأنها هي تلك العقبات والصعوبات التي تقف حائلا أمام المديرين لمعلمين فتمنعهم من التفاعل والمشاركة مما يعيق تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية مرجوة. (الدعس. 2009. ص.8).

جاءت كلمة المعوقات في اللغة من الفعل عاق وعوق والتعويق يعني التثبيط (عبد الحميد فوزي، ٢٠٠٧: ص.٦٣٥).

كما أشار قاموس ويبستر (Webster) هي تلك الأشياء والعثرات التي تقف دون التقدم (عبد الواحد، أحمد ٢٠٠٨: ص.3315).

ونجدها في قاموس أكسفورد تعني الشيء الذي يعوق التقدم في السير سواء كان ذلك عائقًا طبيعيا أو مصطنعًا، ويؤدي هذا إلى التعثر في التعامل مع المواقف (قنديل، ٢٠١٢: ص.١٥٥٥).

ويعرفها الباحث إجرائيا: صعوبات أو عوامل تعيق أو تحد من قدرة الاخصائيين الاجتماعيين المهنية على القيام بتدخلات فعالة بكفاءة عالية للتعامل مع مشكلات العملاء والسعي لحلها.

سادسا: الموجهات النظرية للدراسة:

(1) نظرية الدور:

يرى "بارسونز" أن الوحدة الأساسية للنسق وما يكتنفه من علاقات وتفاعلات هي الدور، ذلك أن لكل فاعل اجتماعي دور وظيفي يحدد واجباته وحقوقه وعلاقاته الاجتماعية، أي يحدد سلوكه الفردي والجماعي ، وسلوك الفرد تحدده المعايير الأخلاقية المشتركة التي يعتقدها الجميع، كما تطرق "بارسونز" لفكرة صراع الأدوار الذي يحدث بين الأدوار عندما تطلب المؤسسات من الفرد الواحد الذي يشغل فيها أدوارا مختلفة القيام بواجبات ومهام متعددة في نفس الوقت ، والفرد لا يستطيع القيام بذلك للتضارب بين الأوقات أو محدودية قدرات الفرد وقابليته، وهذا لابد أن يعرض الفرد إلى اللوم والعتاب، مما قد يسبب تصدع شخصية الفرد وانفصالها، وبالتالي عدم قدرة الفرد على التكيف مع المحيط أو الوسيط الاجتماعي الذي يعيش فيه (الحسن، ٢٠١٥، ص. ١٦٢).

وتهتم هذه النظرية بالعلاقة بين طبيعة أداء الأدوار داخل الأسرة وعلاقتها بظهور العنف لدى الأبناء بشكل عام والمراهقين بشكل خاص، فالأسرة تتكون من مجموعة من الأدوار التي يكمل بعضها بعضا، وتنقسم تلك الأدوار إلى أدوار تقوم بالإشراف وتوجه عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة "أدوار الأب والأم والكبار بوجه، وأدوار معتمدة تتلقى التنشئة والرعاية، وتتغير العلاقة بين الأدوار المختلفة بتغير دورة حياة الأسرة ، وتتداخل متغيرات عديدة تؤثر على الطريقة التي يتم بها أداء الأدوار الأبوية في عملية التنشئة الاجتماعية، ومن هذه المتغيرات توقعات العمل، خبرات التنشئة التي مر بها الوالدان ، الصحة، والاستقرار الاقتصادي. (عبد الودود، ٢٠١٢، ص. ٥٧٨).

- **عدم تكامل الأدوار:** يتم التكامل في الأدوار إذا قام كل فرد بدوره بشكل واضح وتلقائي وبالطريقة المتوقعة منه (الصديقي. عبد السلام، ٢٠١٢، ص. ١٩٣).

ويكون القصور أو الإخفاق في تكامل الدور نابغا من القصور في المعرفة بالدور ومتطلباته والذي ينتج عنه عدم الرضا بالدور نفسه، مما يؤدي إلى ضعف العلاقات الاجتماعية والتفاعل، ويقود إلى مزيد من الضغوط على أصحاب هذه الأدوار (الجبرين، ٢٠٠٥، ص. ١٠٣).

- **صراع الأدوار:** ويأتي صراع الأدوار من تعدد المكانات التي يشغلها الشخص الواحد، وكل مكانة من هذه المكانات تفرض عليه العديد من الأدوار التي يصعب أداؤها جميعا في وقت واحد فيحدث ما يسمى بصراع الأدوار (الصديقي، عبد السلام، ٢٠١٢، ص. ١٩٣).

وفي الدراسة الحالية تمت الاستفادة من نظرية الدور في شرح وتفسير الاتي:

1. التعرف على أهم المقترحات التي قد تساعد في تنمية دور الاخصائيين الاجتماعيين الاكلينيكيين المهني والأساليب والاليات العلاجية المناسبة للتعامل مع حالات العنف الأسري داخل المدرسة وخارجها.
2. الكشف عن المعوقات التي تعوق الاخصائي الاجتماعي الاكلينيكي عن أداء أدواره المهنية سواء كانت هذه المعوقات راجعة إلى غموض الدور أو وضوحه أو صراع الادوار التي يؤديها الاخصائي الاجتماعي وتعارضها مع بعضها البعض أو راجعة إلى عدم تعاون فريق العمل بالمؤسسة معه مما يؤدي إلى عدم تكامل أدوار الأخصائي الاجتماعي مع فريق العمل وغيرها من الاسباب والمعوقات التي تعوقه عن أداء أدواره ومهامه المهنية.

سابعا: الدراسات السابقة:

- **دراسة القرارعة، سهم (2020)**: هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن العنف الموجه ضد الأطفال في محافظة الطفيلة. حيث بلغت عينة الدراسة (100) طفل تم اختيارهم عشوائياً، حيث تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة التي تتكون من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من (16-14) سنة في محافظة الطفيلة، الذين تعرضوا للعنف، وتم تحديد هذه الفئة كونها تقع ضمن مراحل الطفولة المتوسطة ويكون الأطفال بها أقدر على الإجابة أكثر من الفئات الأخرى الطفولة المبكرة، الطفولة المتأخرة، ولتحقيق أهداف الدارسة تم اعتماد المنهج الوصفي، واستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي: أبرز أشكال العنف الأسري الموجة ضد الأطفال كان العنف الجسدي حيث جاءت في المرتبة الأولى، ثم يليه في المرتبة الثانية العنف النفسي، ثم جاء في المرتبة الثالثة العنف اللفظي، وجاء في المرتبة الأخيرة العنف الجنسي أبرز العوامل المؤدية إلى العنف الأسري الموجة ضد الأطفال كانت العوامل الذاتية، حيث جاءت في المرتبة الأولى، ثم يليها في المرتبة الثانية العوامل الاقتصادية ، ثم جاءت في المرتبة الأخيرة العوامل الاجتماعية، وأظهرت نتائج الدراسة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية (as0.05) تبعاً لمتغير كل من (الجنس، العمر، الدخل، المستوى التعليمي للوالدين (وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (as0.05) تبعاً لمتغير كل من (مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة، طبيعة السكن)، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: توعية الأسر حول كيفية رعاية الأبناء حسب الأساليب التربوية الحديثة، بتهيئة الظروف المناسبة للأبناء كي تتم تنشئتهم بطرق سليمة, عقد ندوات وورش عمل لتنظيم حملات توعية في جميع مناطق المحافظة لتعريف الوالدين بأشكال العنف الأسري (الجسدي، النفسي، اللفظي، الجنسي).

- **دراسة الدعجاني، هدية (2018)** هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية من العنف والإيذاء في المستشفيات الحكومية، وتمثل الهدف الرئيسي في التعرف على المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية من العنف والإيذاء بالمستشفيات الحكومية والمتمثلة في: المعوقات الشخصية، معوقات الممارسة المهنية، المعوقات المرتبطة بالعملاء، المعوقات المؤسسية، المعوقات المجتمعية, بالإضافة إلى العنف من التوصل إلى مقترحات للحد من المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية والإيذاء بالمستشفيات الحكومية، وقد تم تطبيق الدراسة من خلال الحصر الشامل لجميع الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيات الاجتماعيات بلجان الحماية من العنف والإيذاء في المستشفيات الحكومية، والبالغ عددهم (49) أخصائيا وأخصائية، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة للدراسة. تمثلت المعوقات الشخصية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية من العنف والإيذاء: في المرتبة الأولى (غموض الدور المهني لدى بعض الأخصائيين الاجتماعيين في مجال الحماية من العنف والإيذاء) بمتوسط (٢٠١١)، ومعوقات الممارسة المهنية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية من العنف والإيذاء: جاءت عبارة (عدم وجود دورات تدريبية كافية للأخصائيين الاجتماعيين في لجان الحماية من العنف والإيذاء) في المرتبة الأولى, ثم تليها (عدم وجود دورات تدريبية مشتركة بين أعضاء فريق لجان الحماية من العنف والإيذاء لتنظيم العمل المشترك – ندرة الدراسات والبحوث التي تفيد من الأخصائيين الاجتماعيين في عملهم في مجال الحماية من العنف والإيذاء، والمعوقات المرتبطة بالعملاء التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية من العنف والإيذاء: في المرتبة الأولى عبارة (خوف ضحايا العنف الأسري من حرمانهم من أبنائهم وأسرهم نتيجة التقدم ببلاغ عن العنف)، ثم يليها (عدم معرفة حالات العنف الأسري بمصيرها بعد البلاغ عن العنف للجهات المختصة – خوف المعتدى عليه من المعتدي مما يؤدي إلى عدم استكمال إجراءات حل المشكلة. والمعوقات المؤسسية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية من العنف والإيذاء: جاءت عبارة (عدم كفاية الصلاحيات المخصصة للمؤسسة، مما يتسبب في ضعف القدرة على مواجهة مشكلة العنف الأسري) في المرتبة الأولى، وتليها قلة الموارد والإمكانات المخصصة لمواجهة مشكلة العنف الأسري من خلال لجان الحماية من العنف والإيذاء – قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون في لجان الحماية من العنف والإيذاء, والمعوقات المجتمعية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية من العنف والإيذاء: جاءت عبارة (عدم وعي أفراد المجتمع بحقوقهم خاصة النساء والأطفال) في المرتبة الأولى, ثم يليها (تعدد أشكال العنف الأسري في الوقت الحاضر، سيادة الثقافة الذكورية لدى المجتمع يزيد من حالات العنف الأسري– قلة المعرفة الكافية لدى المجتمع بأهمية دور الأخصائي الاجتماعي), وتمثلت المقترحات للحد من المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية من العنف والإيذاء بالمستشفيات الحكومية: جاءت عبارة (الحرص على تنمية مهارات الأخصائيين الاجتماعيين قبل وأثناء ممارسة العمل) في المرتبة الأولى.

- **دراسة العجلان، أحمد (2015)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على تفعيل أداء المرشد الطلابي لبرامج التوجيه والإرشاد بالمدارس الثانوية, وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية يتكون مجتمع البحث من المرشدين الطلابيين في المدارس الثانوية الحكومية والبالغ عددهم (٦٢) مرشداً وقد استخدم الباحث أسلوب حصر العينة الشاملة وقد وزعت أداة البحث على مجتمع البحث, وأسفرت الدراسة عن عدد من

النتائج أهمها: جاء في مقدمة المعوقات التي تعوق تفعيل أداء المرشد الطلابي لبرامج التوجيه والإرشاد الطلابي, عدم تعاون اولياء الأمور مع المرشد الطلابي، ثم عدم التعاون من قبل بعض المعلمين بالمدرسة مع المرشد، ثم أفصح المبحوثين بأن كثرة طلاب المدرسة يأتي ثالث تلك المعوقات، وعدم تحديد و وضوح دور المرشد الطلابي يعتبر من أهم المعوقات بعد ذلك أشار المبحوثين بأن عدم تعاون الإدارة مع المرشد الطلابي يعتبر من معوقات تفعيل أداء المرشد الطلابي لبرامج التوجيه والإرشاد الطلابي, وجاءت الحزمة الثانية من أهم معوقات تفعيل اداء المرشد الطلابي لبرامج التوجيه والإرشاد الطلابي بأن قله الخبرة أدى المرشد الطلابي في مجال التوجيه والإرشاد يعتبر من المعوقات وكذلك عدم التخصص في هذا المجال، ثم عدم وجود هاتف في غرفه المرشد، وافسح المرشدون الطلابيون بان تغير المدرسة من حين لآخر يعتبر أحد معوقات تفعيل أداء المرشد الطلابي لبرامج التوجيه والإرشاد الطلابي, وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: يجب من يشغل الإرشاد الطلابي أن يكون مؤهلاً ومتخصصا في مجال التوجيه والارشاد الطلابي لأنهم هم المؤهلون للممارسة عمل التوجيه والإرشاد والالتزام.

- **دراسة رضوان (٢٠١٥)** هدفت الدراسة إلى تقييم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الطبية: دراسة مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين بمؤسسة حمد الطبية، هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تحد من أداء الأخصائي الاجتماعي لأدواره والتوصل إلى مقترحات لتفعيل أدواره في المجال الطبي، وكانت الدراسة وصفية، باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمؤسسة حمد الطبية بقطر، والذين بلغ عددهم (٥٤) أخصائيًا ،اجتماعيا بالاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن من أهم المعوقات التي تواجه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الطبية وتعود إلى المؤسسة هو تداخل أدوار فريق العمل مع دور الأخصائي الاجتماعي، ومنها ما يرجع إلى المريض وأسرته وهو عدم تعاون المرضى مع الأخصائيين الاجتماعيين وضعف وعي الأسرة بدور الأخصائي الاجتماعي، فيما تمثلت المعوقات التي تعود للمجتمع إلى انعدام التنسيق بين مؤسسات المجتمع والمستشفى وعدم وعي المجتمع بدور الخدمة الاجتماعية، وكذلك التقاليد والعادات المجتمعية، كما أرجعت نتائج الدراسة المعوقات المرتبطة بالأخصائي الاجتماعي إلى ضعف الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي، والتركيز على الأعمال الإدارية بالإضافة عدم القدرة على تطبيق النظريات العلمية، وأوصت الدراسة بإقامة الدورات التثقيفية للفريق الطبي بشكل مستمر وإقامة الندوات والدورات لتوضيح الدور المهني الخدمة الاجتماعية الطبية، وربط المستشفى بالمؤسسات القائمة بالمجتمع من جامعات ومدارس.

- **دراسة العنزي، هيا (٢٠١٣)**: هدفت الدراسة إلى تحديد تصور مقترح لدور لجان الحماية الاجتماعية مع حالات إساءة معاملة الأطفال بالمملكة العربية السعودية دراسة مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين العاملين في مستشفيات الرياض. هدفت الدراسة إلى معرفة دور لجان الحماية بالمؤسسات الطبية بالتعامل مع إساءة معاملة الأطفال وتحديد أهم الصعوبات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في لجان الحماية الاجتماعية، وأيضا وضع التصور المقترح لتفعيل دور لجان الحماية مع حالات الأطفال، وكانت الدراسة وصفية استخدمت منهج المسح الاجتماعي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات والمقابلة على منسقات ومنسقي لجان الحماية، وطبقت على الأخصائيات النفسيات والاجتماعيات في بعض المستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الداخلية والصحة في مدينة الرياض، وذكرت نتائج الدراسة أن من المعوقات عدم تعاون أسر الأطفال المتعرضين للإساءة مع فريق العمل وعدم تجاوب المبلغين عن الحالة بالتزويد ببعض المعلومات الهامة عن الإساءة أو المحيط البيئي، وكذلك عدم المشاركة في العلاج، وعدم اعتراف الطفل المتعرض للإساءة من قبل الوالدين بذلك، بالإضافة إلى تهديد بعض الأسر للأخصائيين الاجتماعيين الذين يتعاملون مع الحالات، وأيضا التعقيدات الإدارية التي تحول دون العمل مع حالات الإساءة، وتأخر وصول الاستمارات الخاصة بالتبليغ إلى الجهات المسؤولة عن تلقي البلاغات في وزارة الشؤون الاجتماعية، وكذلك عدم تعاون الجهات الأمنية مع بعض حالات الإساءة أو التأخر في وصولهم وعدم اقتناع الفريق العلاجي بأهمية دور الأخصائي الاجتماعي، وأخيرا قلة خبرة الفريق العلاجي في كيفية التعامل مع حالات الإساءة والإهمال. واقترحت الدراسة على لجان الحماية زيادة أعداد العاملين في لجان الحماية من أخصائيين نفسيين واجتماعيين، وتكثيف الدورات التدريبية الخاصة باستخدام الأساليب العلاجية المهنية للتعامل مع حالات الإساءة، وتوفير الحماية الأمنية لضحايا الإساءة من قبل وزارة الداخلية.

- **دراسة حجازي والميزر (٢٠١٢)**: هدفت الدراسة إلى معرفة أهم المعوقات التي تواجه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية عند تعاملها مع ظاهرة العنف الأسري سواء كانت تلك المعوقات مرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين أو بالمؤسسات التي تتعامل مع ظاهرة العنف الأسري أو ترجع للمعتدى عليهم أو تعود للمجتمع. وكانت الدراسة وصفية واستخدمت الدراسة منهج المسح

الاجتماعي بطريقة الحصر الشامل للأخصائيين والأخصائيات الاجتماعيات العاملين بلجان الحماية الاجتماعية في مناطق المملكة. وتوصلت الدراسة فيما يتعلق بالمعوقات الخاصة بالممارسين المهنيين إلى عدم وجود دورات تدريبية كافية لهم، بالإضافة إلى عدم وجود المؤهلين من الأخصائيين الاجتماعين للعمل على مواجهة العنف الأسري، وكذلك ضعف الخبرة لديهم وغموض الدور لدى البعض منهم، بالإضافة إلى ضعف الإعداد النظري والعملي للأخصائيين الاجتماعيين، أما ما يخص المعوقات الراجعة للمعتدى عليهم فكانت تعزى لخوف الضحية من المعتدي، يليها عدم الإفصاح عن جوانب المشكلة، ثم عدم وعي الضحية بدور الأخصائي الاجتماعي وعدم ثقتها بالدور الذي تقوم به لجان الحماية الاجتماعية، وكذلك عدم تعاونها مع مقدمي الخدمات في لجان الحماية. أما المعوقات المتعلقة بلجان الحماية الاجتماعية فكانت عدم وجود قوانين وإجراءات واضحة تنظم سير العمل، وكذلك عدم وجود التنسيق بين لجان الحماية الاجتماعية وبين الجهات الأخرى المعنية بمشكلة العنف الأسري.

تعقيب على الدراسات السابقة:

بناءً على المراجعة السابقة، لوحظ أن الدراسات السابقة أكدت على مشكلة تواجه فئات عمرية مهمة ومتعددة، كفئة الأطفال والمراهقين وأسرهم، بالإضافة إن هناك معوقات قد تواجه الاخصائيين الاجتماعيين في مجالات مختلفة وخاصة في مجال الحماية الأسرية والعنف الاسري وقد أشارت جميع هذه الدراسات أهمية إلقاء الضوء على المعوقات التي تعوق الاخصائي الاجتماعي عند التعامل مع حالات العنف الأسري كمشكلة متكررة ضمن بيئة الأسرة بما يسهم في تعزيز الوعي وتدريب وتأهيل وتجاوز هذه المعوقات.

فيما يتعلق بالدراسات العربية السابقة، هناك نقص في الأبحاث العربية (حدود معرفة الباحث) التي تتناول بالتحديد العنف الأسري لدى طلاب المدارس المتوسطة من منظور الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية، ولم يعثر الباحث على أي دراسات سابقة تناولت العنف الاسري من منظور الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية، استناداً إلى المصادر التي أتيحت للباحث.

اتفقت الدراسات السابقة على أن الأطفال والمراهقين، بغض النظر عن خلفيتهم الثقافية، يتعرضون لأشكال مختلفة من العنف الأسري، بما في ذلك العنف الجسدي واللفظي والنفسي والجنسي والإهمال. وقد تختلف انتشار هذه الأشكال بين الدراسات، حيث يبرز بعضها العنف الجسدي كالأكثر شيوعاً.

من الدراسات المذكورة سابقاً يتضح أن المجتمع السعودي لم يكن بعيدا من مشكلة العنف الأسري، إذ تم بذل جهود لمعالجة هذه المشكلة، كما أشارت إليها مختلف الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال إضافة إلى الجهود والمبادرات التي تقوم بها المملكة العربية السعودية في سبيل التصدي ومواجهة هذه المشكلة.

فقد أولت المملكة العربية السعودية اهتماما بالغا للحماية الاجتماعية، والحفاظ على تركيبة المجتمع، فقد اهتمت بإصدار نظام الحماية من الإيذاء، ونظام حماية الطفل انطلاقاً مما حث عليه الدين الإسلامي، من التكافل والتعاون والمودة والرحمة بهدف تعزيز الاهتمام بالعنف الأسري، وكل ما يتعلق به من إساءة معاملة المرأة والأطفال أو تجاهلهم، وصون حقوقهم من الجوانب الشرعية والاجتماعية والنفسية والأمنية. (وكالة الانباء السعودية، 2017).

وأنشأت الوزارة في هذا الصدد الإدارة العامة للحماية الاجتماعية لنشر الوعي بين أفراد المجتمع حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء وتحقيق مناخ آمن لمجتمع سليم، والعمل على تعزيز مبادئ الدين الحنيف التي تحث على الوسطية والمعاملة الطيبة والتراحم بين أفراد المجتمع حيث تخدم هذه الإدارة الطفل من سن 18 عاماً فما دون، والمرأة أياً كان عمرها لحمايتها من الإيذاء الجسدي أو النفسي أو الجنسي والحالات الأخرى المستضعفة.

وشيدت على غِرار ذلك وحدة الإرشاد الاجتماعي وتخصيص الرقم المجاني 8001245005 لتقديم الاستشارات الاجتماعية والنفسية والتربوية والقضائية بسرية تامة ويعمل بها 21 مُستشاراً، لتعكف على دراسة المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى الإيذاء والعنف في المجتمع السعودي والتنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة التي تتناول قضايا العنف الأسري في المجتمع السعودي.

وركزت الوزارة على أن تتولى هذه الوحدة مهام التدخل السريع في حالات الإيذاء والتنسيق الفوري مع الجهات ذات العلاقة مثل : إمارات المناطق، والمحاكم الشرعية، وأقسام الشرط ، وتساندها لجان الحماية الاجتماعية التي تم تشكيلها بمناطق المملكة رغبة في الإسراع والسهولة في اتخاذ الإجراءات بمناطق المملكة كافة ، حيث تكمن استراتيجية العمل مع حالات الحماية الاجتماعية في الإصلاح لحل المشكلة ودياً بين

الأطراف، والتأهيل الاجتماعي والتركيز في ذلك على الجلسات العلاجية والإرشادية للحالات المتعرضة للإيذاء والتأهيل النفسي مع مضاعفة الجلسات النفسية العلاجية حتى تستقر الحالة، ليكون الإيواء آخر الحلول بعد ما يتم التأكد من عدم وجود من يرعى الحالة وسط محيطها العائلي. (وكالة الانباء السعودية، 2017).

العنف الاسري

يعد العنف موضع اهتمام الكثير من المشتغلين بالعلوم الانسانية. وتتكاتف حولها الجهود للحد أو التخفيف من حدتها ومعالجتها بالطرق العلمية الصحية، فقد عاني منها الكثير من المجتمعات نظرا لقصور في عمليات التنشئة الاجتماعية، وفي النظام الاسري وما تعرض له من تغيرات سلبية نتيجة للمدنية الحديثة فهي نتاج لعوامل كثيرة ومتداخلة ومتشابكة يصعب الفصل بينهما (الشريف، 2014، ص. .3).

فالعنف الأسري ليس جديداً في حياة الإنسان بل هو موجود منذ قتل قابيل أخاه هابيل ودلائل وجود العنف الأسري عديدة ومتنوعة، ومن الشواهد التي تؤكد قدم وجود هذه الظواهر والممارسات، تلك الشواهد التي أبرزتها البحوث الطبية التي اجريت على مومياء الفراعنة، والتي بينت أن عدد الكسور في العظام والرضوض المتفرقة والموجودة عند النساء تفوق كثيراً مثيلاتها عند الرجال، وبينت الدراسات بأن هذه الكسور ناجمة فيما يبدو عن حالات من العنف صادرة من قبل الرجال تجاه النساء (كرادشة، 2009، ص. 1817).

أسباب العنف الاسري في المجتمع السعودي:

تزايدت جرائم العنف الأسري ضد النساء والأطفال والمسنين في السنوات الأخيرة في المجتمع السعودي، وأخذت بعدا إعلاميا، وقد اتجه عديد من الباحثين المتخصصين إلى إعداد الدراسات العلمية حول ظاهرة العنف الأسري لمعرفة حجمها وأسبابها وآثارها، وطرق التعامل مع الضحايا والمعتدين, كما تكفلت المملكة العربية السعودية بحق المواطن وأسرته في توفير الأمن والأمان عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها.

حيث جاء حرص المملكة على توفير حقوق الإنسان بما يوافق الشريعة الإسلامية وتأكيداً لهذا الحرص انضمت المملكة العربية السعودية للمواثيق والاتفاقيات الدولية ومن أهمها الانضمام للاتفاقية العالمية لحقوق الطفل المقررة في الأمم المتحدة، كما صادقت المملكة على ميثاق الطفل المسلم ، وعززت ذلك بإصدار نظام الحماية من الإيذاء لتحقيق الأمان والاستقرار لجميع أفراد المجتمع والأسرة، إلا أن الأمر لا يخلو من المشكلات العائلية أوالأسرية التي تبدأ صغيرة ثم تكبر وتصل إلى مرحلة الاعتداء والعنف بأشكاله المتعددة، وفي ما يلي عرض لأسباب العنف الاسري في المملكة العربية السعودية:

- أولا: التطور الذي حدث في المجتمع السعودي نتيجة للاختلاط بالثقافات والأجناس المتعددة اللغات والديانات والعادات، وما تحدثه من ضغوط بيئية كالضوضاء والازدحام السكاني، كان السبب في ازدياد العنف الأسري من خلال ما تحدثه من آثار نفسية أو سلوكية، وهذا التدخل أثر سلباً في تركيبة الأسرة السعودية وفي التنشئة الاجتماعية لمرحلة الطفولة، وعليه فإن أحد أهم أسباب العنف الأسري هو ظروف التنشئة الاجتماعية.
- ثانياً: الأسرة السعودية أسرة مترابطة محافظة، مسلمة لها خصوصيتها، وخروج المرأة للعمل بعد الانتشار الواسع للتعليم وخاصة تعليم المرأة أدى إلى تغيير الأدوار داخل الأسرة واستقلال المرأة السعودية اقتصادياً عن الرجل، مما زاد من الفروقات الاقتصادية بين الزوجين، وهذا زاد من المشكلات الأسرية وأصبح أحد أسباب العنف الأسري في الوقت الراهن، بعد أن كان في الماضي اعتماد المرأة اقتصادياً على الرجل من الأسباب الرئيسية للعنف الأسري، إذ إن استقلال المرأة اقتصادياً سلاح ذو حدين، فالظروف الاقتصادية الضاغطة زادت من الخلافات داخل الأسرة وزاد العنف الأسري.
- ثالثا: من أسباب العنف الأسري، الفقر، فالفقر من أهم أسباب العنف والاعتداء على الأطفال فقد وصل إلى نسبة 4.4 % من جملة العنف الأسري في عام ١٤٣٤هـ. (برنامج الامان الاسري، 2013).

- رابعا: كثرة عدد أفراد العائلة عن (6) أفراد، فقد وصلت نسبة العنف الأسري داخلها ١٣.١٪ من جملة نسبة إيذاء الأطفال في العام ١٤٣٥هـ، كأعلى نسبة للعنف في هذا العام. (جريدة الوطن، 2016).
- خامسا: طلاق الوالدين وما يترتب عليه من تفكك أسري، وكان السبب في العنف الأسري بنسبة ١١.٢٪ من جملة حالات الإيذاء في عام ١٤٣٤هـ ، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل الطلاق في المملكة. (وحدة الارشاد الاجتماعي,2006).
- سادسا: الفهم الخاطئ لأحكام الشريعة الإسلامية عن تأديب الزوجة الذي أخذه الرجل ذريعة للاعتداء على الزوجة، استناداً لقوله تعالى: (والاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن) (سورة النساء: 3) فالضرب في الآية السابقة شرعه الله تعالى كأحد الحلول لمعالجة الخلافات الزوجية في حالة نشوز الزوجة بشروط شرعية، ولا يجوز أن يتجاوز الزوج هذه الحدود ، بالاعتداء بالضرب المبرح بحجة التأديب وأخذ حق التأديب الشرعي كذريعة للعنف الأسري، فلا يعد تأديباً وإنما هو اعتداء وعنف ضد الزوجة.
- **الجهود الدولية والمحلية لحماية الاسرة والمجتمع من جرائم العنف الاسري**

بذل المجتمع الدولي على المستوى العالمي جهوداً كبيرة في مواجهة العنف الأسري بشأن منع ومكافحة العنف الأسري وتقديم الحماية للضحايا ومحاكمة الجناة؛ من خلال المواثيق والاستراتيجيات والمعاهدات الإقليمية والدولية المعنية بالقضاء على كافة أشكال العنف بما فيها الممارس ضد النساء والأطفال وذوي الإعاقة والتضامن مع الحملات الدولية الأنشطة التوعوية والبحثية والدراسات وأنشطة تدريب وبناء القدرات كما تحدد التدابير التي يتعين على الدول اتخاذها والخدمات التي تحتاجها لتقديمها كجزء من استجابة شاملة لمنع ممارسات سلوك العنف الأسري. ويقر إطار الحماية في اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري – اتفاقية إسطنبول) بأن الغالبية العظمى من ضحايا العنف الأسري هم من النساء كجزء من نمط أوسع من التمييز وعدم المساواة، ولكنه يمتد أيضًا إلى الرجال والأطفال وكبار السن الذين يتعرضون للعنف داخل الأسرة أو الوحدة المنزلية. وتلزم الاتفاقية الدول بالتصدي الكامل للعنف ضد المرأة، وأن عدم القيام بذلك هو لائحة اتهام للدولة وخدماتها (United Nations, 2014).

ونظرا لخطورة العنف الأسرى والجرائم المرتبطة بها فقد حاول المجتمع الدولي التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة من خلال الأنظمة والقوانين الدولية التي تهدف لحماية الأسرة من الجرائم والعنف، وقبلها جاء الدين الإسلامي بتعاليمه السمحة في القرآن الكريم والسنة النبوية التي تحمي الأفراد والمجتمعات من كافة المخاطر وتضمن سلامتهم من خلال اتباعهم لما جاءت به الشريعة الإسلامية، وكانت المملكة العربية السعودية في مقدمة دول العالم التي تصدت للعنف الأسري من خلال سياستها الاجتماعية وأنظمتها وقوانينها التي تستمدها من الشريعة الإسلامية السمحة، وعلى الجانب الآخر حاولت مختلف العلوم التصدي للعنف والجريمة من خلال أبحاثها ودراساتها ونظريتها العلمية محاولة تفسر هذه الظاهرة ومعالجتها، وإيجاد آليات علمية وعملية للوقاية منها، وبناءً عليه فإننا سوف نعرض لتلك الجهود على النحو التالي:

- **الإعلان العالمي لحقوق الانسان:**

تضمن العهد العالمي لحقوق الإنسان الذي دخل حيز النفاذ بتاريخ ٢٣ آذار / مارس ١٩٧٦، عددًا من المواد المهمة التي تدعو للحفاظ على الإنسان وسلامته وحمايته وصيانة كرامته.

- **اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ العامة لها:**

والتي دخلت حيز التنفيذ في ٢ سبتمبر ١٩٩٠م، وتضمنت مبادئها عددًا من المواد المهمة التي تحمي الطفل وتضمن سلامته وحصوله على كافة حقوقه، وتضمن التأكيد على تحقيق الحماية والرعاية اللازمتين لرفاهية الطفل، ومراعاة حقوق وواجبات والديه أو أوصيائه أو غيرهم من الأفراد المسؤولين قانونًا عنه.

- **جهود حكومة المملكة العربية السعودية في حماية الأسرة:**

لقد أولت حكومة المملكة العربية السعودية حماية الأسرة والمجتمع أهمية كبرى، فالمملكة العربية السعودية منذ تأسيسها حرصت على حماية المجتمع من كافة المخاطر التي من الممكن أن تواجهه حيث سنت القوانين النابعة من الشريعة الإسلامية الغراء والمتناغمة مع الاتفاقيات الدولية

التي تكفل حماية الأسرة والمحافظة عليها، ومنها ما جاء في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية: النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ، والذي كفل من خلال مواده تحقيق الرعاية والحماية الشاملة لجميع أفراد الأسرة.

- **الإدارة العامة للحماية الأسرية:**

هي الجهة التي تعنى بالحماية من العنف الأسري في المملكة العربية السعودية، ولقد أنشئت الادارة بموجب القرار الوزاري رقم 1/10771/ش في 1425/3/1هـ، وتم إنشاء "وحدات الحماية الأسرية" تبعاً لها بموجب القرار الملكي رقم 48539/ب في 1429/12/8هـ، وهي وحدات مخصصة للاستجابة للعنف الأسري؛ موزعة في مختلف مناطق المملكة وتسعى الادارة الى تحقيق العديد من الأهداف لمواجهة والحد من العنف الاسري بأشكاله وكافة صوره وأنواعه ومن هذه الاهداف ما يلي:

1- توعية المجتمع بأضرار العنف الأسري عن طريق الحملات الإعلامية الوقائية.

2- تطوير الأنظمة واللوائح ومتابعة آلية تطبيقها بما يناسب أنظمة الدولة والاتفاقيات الدولية.

3- العمل على التغطية الجغرافية لمراكز الحماية ودور الإيواء، ومراكز حماية الأطفال المتعرضين للإيذاء والإهمال في جميع مناطق المملكة بالتنسيق مع فروع الوزارة بالمناطق.

4- عقد مذكرات تعاون واتفاقيات مع الجهات ذات العلاقة فيما يخص الحماية من الإيذاء وحماية الطفل.

5- تطوير آليات العمل من خلال إيجاد أدلة إجرائية موحدة لتحقيق الجودة.

6- حصر الاحتياج التدريبي للعاملين في الحماية الأسرية ورفع مستواهم.

7- متابعة سير البلاغات والإجراءات الفنية المتخذة حيال ذلك بالتنسيق مع مركز البلاغات.

8- تطوير قاعدة المعلومات الخاصة بالحماية الأسرية وتوفير المعلومات الإحصائية الموثقة.

9- تنسيق جميع الجهود التي تقوم بها الجهات الأخرى المساندة لأعمال الحماية، والتواصل معها في كل ما يخدم الحالات المستفيدة.

كما تقوم الادارة العامة للحماية الاسرية بعدد من المهام بالتنسيق مع (وزارة الداخلية، وزارة العدل، النيابة العامة، وزارة الصحة، وزارة التعليم، مؤسسة الوليد الإنسانية، مكتب فيصل طالع الهجلة للمحاماة والاستشارات القانونية، جمعية مودة الخيرية) بهدف التصدي لمشكلة العنف الاسري وتتمثل هذه المهام في:

1- التنسيق مع فروع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المناطق بشأن البلاغات المتعلقة بأنواع الايذاء أو العنف، ودراسة المسببات ووضع الخطط العلاجية المناسبة.

2- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن ظاهرة العنف التي يتعرض لها بعض أفراد المجتمع.

3- وضع قواعد وسياسات ومعايير العمل في المراكز والدور الاجتماعية ومتابعة تطبيقها بعد الموافقة عليها.

4- دراسة المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى العنف والإيذاء في المجتمع السعودي بالتنسيق مع المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية.

5- التنسيق مع الجهات (الحكومية والأهلية) ذات العلاقة التي تتناول قضايا العنف الأسري في المجتمع السعودي.

6- الإشراف على مركز بلاغات العنف الأسري 1919 ويتم تلقي بلاغات العنف الأسري عن طريق مركز متخصص لتلقي بلاغات الإيذاء والعنف على مستوى المملكة العربية السعودية داخل نطاق الأسرة، كما يقدم الاستشارات للمتصلين على الرقم المجاني والموحد 1919 على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع في سرية تامة من جانب أخصائيات نفسيات واجتماعيات مدربات مؤهلات وذات كفاءة عالية.

7- رصد الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي تواجه الأسرة وإحالتها إلى المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية لدراستها.

8- تنفيذ أية مهام تكلف بها في نطاق اختصاصها، وفقا للأنظمة واللوائح التي تعمل بها الادارة العامة للحماية الأسرية المتمثلة في الاتي:

- نظام الحماية من الإيذاء بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/ 52) وتاريخ 1434/11/15هـ.
- اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء بقرار معالي الوزير رقم (43047) وتاريخ 8 /5/ 1435هـ.
- نظام حماية الطفل بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/14) وتاريخ 1436/2/3هـ.
- اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل بالقرار الوزاري رقم (56386) وتاريخ 1436/6/16هـ.

إنشاء مجلس شؤون الأسرة (1437هـ – 2016م).

يتولى المجلس مهمة رعاية شؤون الأسرة، ويتشكل من لجان فنية من بينها لجنة الطفولة، ولجنة كبار السن، ولجنة المرأة. وقد تم إنشاء لجنة تعنى بالحماية الأسرية ضمن لجان المجلس ومن أبرز اختصاصاته:

- إعداد مشروع استراتيجية للأسرة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ورفعه لاستكمال الاجراءات النظامية، ومتابعة تنفيذها وتقويمها بصفة دورية.
- العمل على قيام الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالأسرة بأدوارها، وتحقيق غاياتها، والتنسيق بينها؛ لتكوين الرؤية المشتركة للأسرة.
- تحديد المشكلات والمخاطر التي تتعرض لها الأسرة، والعمل على وضع الحلول المناسبة لها.
- توعية المجتمع بأهمية قضايا الأسرة، وسبل معالجتها.
- تقديم الرأي للجهات المعنية حيال التقارير الوطنية التي تعد عن الأسرة (الطفولة، والمرأة، وكبار السن) في المملكة.

برنامج الأمان الأسري

برنامجٌ وطني غير حكومي يهدف إلى حماية الأسرة من العنف، من خلال رصد حالات الإساءة ودراستها وإفادة الجهات المختصة في هذا المجال، والتوعية بأضرار العنف، ويعتمد البرنامج ضمن آلياته " السجل الوطني لحالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال في المملكة العربية السعودية بالقطاع الصحي، وهو سجل إلكتروني مركزي متطور تُدخل فيه بيانات سكانية وتشخيصية وعلاجية وإحالات من قبل مراكز حماية الطفل مباشرة عبر الإنترنت عند رصد حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال، وتحدث بشكل متواصل، بهدف الخروج بإحصاءات سنوية تساهم في إعداد رؤية متكاملة لصانعي استراتيجيات حماية الطفل في المملكة، ويعدّ خط مساندة الطفل الهاتفي (116111) أحد أبرز الآليات المنفذة تحت مظلة البرنامج والتي تهدف إلى مساندة ودعم الأطفال دون سن الثامنة عشرة ممن يتعرضون لسوء المعاملة أو الإهمال أو مشاكل قد تؤثر في نموهم ونمائهم، حيث يوفر هذا الخط الخدمات الاستشارية المجانية للأطفال ومقدمي الرعاية لهم، وتحويل الحالات التي تستدعي التدخل إلى الجهات المعنية برعاية الطفولة.

- **نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية:**

نظام حماية الطفل الصادر بمرسوم ملكي رقم م/ ١٤ وتاريخ ٣/٢/١٤٣٦هـ والذي تضمنت مواده عددًا من القواعد التي تحقق الحماية التكاملية لحقوق الأطفال. نظام مكافحة التحرش

- **نظام الأحداث في المملكة العربية السعودية:**

وصدر بمرسوم ملكي رقم م/ ١١٣ وتاريخ 1439/11/19هـ والذي جاءت مواده مراعية لمصالح هذه الفئة وضمان سلامتهم. وتمتلك المملكة العربية السعودية منظومة متكاملة من السياسات الاجتماعية والقانونية التي تهدف لحماية الأسرة وضمان سلامتها من العنف

والجريمة فهناك جهود متعددة تبذلها الوزارات والمؤسسات الرسمية لحماية الأسرة السعودية، وعلى رأسها الجهود التي تبذلها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، من خلال مؤسساتها المختلفة والخاصة ببرامج الحماية، وكذلك برنامج الأمن الوطني الأسري، ومجلس شؤون الأسرة. وهي جميعها تبذل جهودًا كبرى في سبيل حماية الأسرة من العنف والجريمة

آثار العنف الأسري

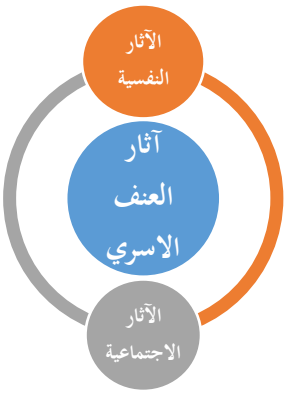

أ. الآثار النفسية:

أشارت دراسة (العوفي 2021) أن الآثار تجاه ضحايا العنف الأسري من ناحية الآثار النفسية هي الأعلى بنسبة (66.7%)، يليها الآثار الاجتماعية بنسبة (33.3%)، في حين لم تسجل أي حالة من ضحايا العنف الأسري لديهم ذات آثار صحية، وتمثلت الاثار النفسية في الشعور بالحرمان من الحب والأمن والطمأنينة وهي عناصر أساسيه للشخصية السوية والتي قد تؤدي في الكبر الي الإرهاب والانحراف والعزلة (عماره، بثينة، ١٩٩٩م، ص. ١٧١- ١٧٢)، نقص القدرة على الاستمتاع بالحياة والإدمان، فقدان الثقة بالنفس وزيادة الشك، الحزن والاكتئاب والأفكار الانتحارية، تنامي الشعور بالكراهية لدى الطفل للقائم بالعنف، والأطفال الأخرين والمجتمع بأكمله، التقليل من قيمة الذات وتقديرها، تنامي الشعور بالظلم والاضطهاد لدى الطفل المعنف بصفة عامة والبنات المعنفات والشعور بالتفرقة في المعاملة على أساس الجنس (مليجي، ٢٠٠٣: ص. ٨٢-٨٦)، الانطواء أو الانسحاب من الحياة الاجتماعية، الشعور بالنقص وعدم الثقة بالنفس(العيسوي، 1993: ص. ٢٨٤-٢٨٥) .

ويمكن أن يتسبّب تعنيف الأطفال أو إساءة معاملتهم أو إهمالهم بمجموعة كبيرة من المشكلات والعواقب النفسية لهم؛ كالشعور بالتهميش، والخوف، وانعدام الثقة، والاكتئاب، وهو ما يُمكن أن يتحوّل لاحقاً إلى صعوبات تعليمية وصعوبة في تكوين العلاقات والحفاظ عليها، وقد حدّد الباحثون أهم الآثار النفسية الناتجة عن إساءة معاملة الأطفال وهي كالآتي:

1. ضعف المهارات الإدراكية والوظائف التنفيذية:

فالأطفال الذين يُعانون من العنف وسوء المعاملة معرّضون لمواجهة مشكلات إدراكية، مثل: صعوبات التعلّم وضعف الانتباه أو التركيز، كما أنّهم معرّضون لإعاقات في الوظائف التنفيذية للدماغ، مثل: الذاكرة العاملة، وضبط النفس، والمرونة المعرفية.

2. اضطراب ما بعد الصدمة:

يُقصد بهذا الاضطراب ظهور أعراض معينة لدى الأطفال الذين تعرّضوا لسوء المعاملة، مثل: المعاناة المستمرّة من الأحداث الصادمة ذات الصلة بالعنف، وتجنّب الأشخاص والأماكن والأحداث المرتبطة بواقعة العنف، بالإضافة إلى ما ينتابهم من مشاعر سلبية، مثل: مشاعر الخوف، والغضب، والخجل، والمزاجية، وغيرها.

ب. الاثار الاجتماعية:

تعد الاسرة هي المؤسسة الاجتماعية الاولى التي توفر الأمن والامان لأفرادها والتي هي أحد اهم الاحتياجات الانسانية التي يحتاجها كل إنسان لضمان بقاءه و استمراره وفقا لهرم (ماسلو) حيث وُجد أنّ تعرّض الأطفال لمواقف وظواهر سلبية وغير آمنة يؤدّي إلى إحداث

تغيير في عملية النمو الطبيعية للأطفال، الأمر الذي قد يؤثّر بشكل كبير على قدرتهم على التواصل والتفاعل مع الآخرين وتكوين علاقات صحية معهم خلال مراحل حياتهم المختلفة، ومن أبرز المشاعر والاضطرابات التي تظهر على الأطفال الذين تعرّضوا لإساءة المعاملة أو العنف والتي تؤثّر على حياتهم الاجتماعية سلباً ما يأتي:

- فقدان إحساس الأمان الذي توفّره الأسرة الطبيعية.
- افتقارهم للمهارات اللازمة لحلّ المشكلات والسيطرة على الغضب والسلوك العدواني.
- العزلة عن الأصدقاء والأقارب.
- مواجهة صعوبة في الثقة بالبالغين.
- تجنّب المشاركة الاجتماعية والانخراط في أيّة فعاليّات وأنشطة اجتماعية لتجنّب إمكانيّة التعرّض للمواقف المحرجة.
- فقدان الشعور بالتعاطف مع الآخرين أو محاولة فهم شعورهم.
- صعوبة تكوين علاقات اجتماعية ناجحة. (Magwa ,2013, p.590)

وأشارت دراسة أبو العلا (2020) أن من أول وأهم الأثار الاجتماعية الناتجة عن العنف الممارس ضد الاطفال هو عدم القدرة على تكوين علاقات ناجحة ودلت الدراسة على أن العنف الموجه ضد الأطفال يتسبب في إنتاج العديد من المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على الطفل في المستقبل وتخلق منه طفلا انطوائي وانعزالي ومنسحب من الحياة الاجتماعية مما ينتج عنه عدم تكيفه النفسي والاجتماعي مع الحياة الاجتماعية التي يعيشها, ويضيف أن أهم الأثار الاجتماعية تمثلت في عدم القدرة على تكوين علاقات اجتماعية مع الاخرين، الانسحاب من الحياة الاجتماعية، ضعف مهارات التواصل اللفظي وغير اللفظي، عدم المرونة في مواجهة المشكلات.

- **أنواع العنف الاسري وأشكاله:**

العنف الجسدي:

هو الاستخدام المتعمد للقوة الفيزيائية أو المعنوية لإحداث ضرر جسدي على شخص آخر (اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء, 2020)، وقد عرف المجلس الوطني لشؤون الأسرة العنف الجسدي، بأنه استخدام القوة الجسدية والذي من شأنه أن يترك آثار واضحة ويتسبب في أضرار جسدية، وتتعدد أشكال العنف الجسدي لتشمل الضرب والشد والعض والرفس وإحداث الكسور والحروق وغيرها من الأفعال ويقع ضمن هذا النوع من العنف الحرمان من الحاجات الأساسية مثل الطعام والماء والنوم والمأوى والذي من شأنه أن يحدث أذى جسدي (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2008، ص. 1)، وللعنف الجسدي صور وأشكال متعددة ومنها ما يلي:

1- الضرب بجميع أشكاله أو شد الشعر أو لوي الذراع أو الخنق أو الحرق أو الطعن أو الدفع القوي أو الصفع أو الركل أو العض او أي فعل مشابه آخر، أو كل سلوك يقضي إلى إيذاء الضحية بدنيا سواء كانت الإصابة ظاهرة أم خفية.

2- استخدام القوة البدنية التي تسبب الألم أو الإصابة.

3- النقل المتعمد للأمراض المعدية.

4- الحبس القسري أو الاستخدام المفرط وغير المبرر أو غير الضروري للقيود المادية. – الاعتداء بسلاح أو أي وسيلة مادية تسبب الضرر والإيذاء للمعتدى عليه مثل العصا والهراوات والأسلحة الخفيفة وما في حكمها.

5- التعريض المتعمد (للضحية) لظروف قاسية (مثل إجبار الضحية على الخروج في الظروف المناخية القاسية، والإجبار على السير على الأقدام لمسافات طويلة، أو حمل الأثقال فوق طاقته البدنية، وما في حكمها).

6- الحرمان من الطعام.

ج. **العنف النفسي والعاطفي:**

العنف النفسي: هو كل عملية فرض رؤية ومفاهيم وأفكار بواسطة الإرهاب الفكري أو القوة البدنية ويمارس من قبل القوي على الضعيف (بدران، ٢٠١٤: ص. ١٢٠).

كما يعرف بأنه: أي فعل مؤذي لنفسية الضحية ولعواطفه بدون أن تكون له أية آثار جسدية، إلا أن الآلام الناتجة عنه تكون في الغالب أكبر لاستمراريته، ولكونه يحطم شخصية الإنسان ويزعزع ثقته بنفسه مما يؤثر على حياته في المستقبل ومن مظاهر هذا العنف (عدم تقدير الذات، النعت بألفاظ بذيئة، الإحراج، توجيه اللوم، المعاملة كخادم، إساءة الظن، الشتم) (محمود، ٢٠١١، ص. ٣٤١٧).

وهو كل ضرر نفسي حدث بسبب سلوك مستمر، وذلك بهدف المساس بكرامة المعنف أو بحقوقه المعنوية التي كفلها الشرع. النظام (اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء، 2020)، وللعنف النفسي والعاطفي أشكال مختلفة نذكر منها ما يلي:

- التخويف أو التهديد بجميع انواعه (على سبيل المثال: التهديد بالقتل، التهديد بالطلاق أو بالهجر، التهديد بالعنف وبالإيذاء).
- تدمير الممتلكات الشخصية ذات القيمة المعنوية أو المادية (مع مراعاة أن هناك بعض الممتلكات الشخصية التي قد تسبب امتلاكها أضراراً للفرد ويكون من المستحسن اتلافها وفق ما تحدده النظم والإجراءات القانونية والصحية)
- الحرمان بجميع أشكاله مثل (الحرمان من الأطفال أو من الزيارات الواجبة)
- التجاهل.
- السخرية.
- الإهانة المتعمدة.
- عدم السماح باتخاذ القرارات الشخصية، مع الأخذ في الحسبان أن هناك بعض الحالات التي يتم اتخاذ القرارات الشخصية فيها بوساطة آخرين مثل: (حالات الأطفال، أو ضعاف العقول، أو من في حكمهم وفق ما ينص عليه قانون الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية).
- ممارسة الضغط النفسي بقصد إلحاق الضرر بالضحية.
- الإحراج المتعمد للضحية.
- الطرد من المنزل (ففي بعض الحالات يجبر بعض الآباء أبنائهم على ترك المنزل كنوع من التأديب او كتعبير عن عدم الرضا لسلوك محدد، وأحياناً يقوم بعض الأزواج بطرد زوجاتهم من المنزل بقصد التأديب أو الانتقام، أو يجبرها على العمل خارج المنزل دون رضا منها).

ثامنا: الإجراءات المنهجية:

أولاً: نوع الدراسة

تنتمي الدراسة الحالية الى الدراسات الوصفية التحليلية والتي تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها.

ثانيًا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي الشامل على الموجهين الطلابيين العاملين في مدارس المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة والبالغ عددهم (114) مفردة من أصل (585) موجه طلابي، وتم استخدام المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية البسيطة مقدراها (20%) من مدارس المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة، وقد تم جمع بيانات الدراسة الحالية من (114) موجهاً طلابياً يعملون بتلك المدارس المتوسطة بمدينة مكة المكرمة.

ثالثًا: عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من الموجهين الطلابيين بمدينة مكة المكرمة في مدارس المرحلة المتوسطة للبنين حيث بلغ عدد مدراس المرحلة المتوسطة في مدينة مكة المكرمة (183) مدرسة للبنين وتم سحب عينة عشوائية بسيطة مقدارها20% من مدارس المرحلة المتوسطة وحصر شامل للموجهين الطلابيين بهذه المدراس، وقد تم اختيار عينة الدراسة الحالية المتمثلة في المدارس التالية:

عينة مدارس المرحلة المتوسطة التي تم تطبيق الدراسة الحالية عليها وهي كالتالي:			
مدرسة اليرموك المتوسطة	مدرسة العاصمة	مدرسة عثمان بن طلحة	مدرسة أنس بن مالك
مدرسة خبيب بن عدي	مدرسة الملك فيصل	مدرسة القعقاع بن عمرو	مدرسة الفرقان الأهلية
مدرسة جعرانة	مدرسة الأرقم بن أبي الارقم	مدرسة الزبير بن العوام	مدرسة عبيده بن الحارث
مدرسة تميم الداري	مدرسة عبد الرحمن فقيه	مدرسة أبو عبيدة الجراح	مدرسة سليمان بن يسار
مدرسة نوفل بن الحارث	مدرسة ابن كثير	مدرسة الليث بن خالد	مدرسة عبدالله بن سلام
مدرسة عمر بن الخطاب	مدرسة عامر بن فهيرة	مدرسة عتاب بن أسيد	مدرسة ذو البجادين
مدرسة السيوطي	مدرسة جعفر بن أبي طالب	مدرسة الهجرة	مدرسة البشر بن البراء
مدرسة عمير بن وهب	مدرسة زين العابدين	مدرسة طلائع العلم الأهلية	مدرسة صفوان بن أمية
مدرسة مصعب بن عمير	مدرسة أبو رجب	مدرسة بلاط الشهداء	
مدرسة الإمام الشوكاني	مدرسة عويم بن ساعده	مدرسة الأمير ماجد بن عبدالعزيز	

رابعًا: أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة الحالية على استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات والتي تم تطبيقها على الموجهين الطلابيين العاملين في مدارس المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة ولقد قام الباحث بتصميم أداة البحث للإجابة عن تساؤل الدراسة الرئيسي وتساؤلاتها الفرعية وتحقيق أهدافها والتي تم تصميمها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة للبحث وقد اشتملت استمارة الاستبيان على عدد من المحاور مقسمة على النحو الاتي:

- **القسم الأول:** بيانات أولية تتعلق بالخصائص الشخصية والمهنية للموجهين الطلابيين العاملين بمدارس المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة.
- **القسم الثاني:** بيانات تتعلق بالمعوقات المهنية التي تواجه الأخصائي الاجتماعي الإكلينيكي في الحد من اثار العنف الاسري لدى طلاب المرحلة المتوسطة والمقترحات اللازمة لمواجهة تلك المعوقات.

إجراءات الصدق والثبات لأداة جمع البيانات:

أولا: صدق الأداة

من أهم خصائص أداة البحث الجيدة **الصدق** ويقصد به أن تقيس الأداة ما صممت لقياسه، وليس شيئاً آخر. والسؤال الرئيس الذي يجب على الباحث أن يسأل نفسه هنا هو: هل حصلت على معلومات وبيانات عن الموضوع أو المتغيرات التي أريد قياسها؟ إذا كان الجواب نعم" فهذا يعني أنّ الأداة التي استخدمتها صادقة.

أ- **الصدق الظاهري:** قام الباحث بتحقيق إجراءات الصدق والثبات في أداة جمع البيانات للتحقق من صدق وثبات استمارة الاستبيان لجمع البيانات وأنها صالحة لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها, أعتمد الباحث على أسلوب الصدق الظاهري (**صدق المحكمين)** في التحقق من صدق الاستبيان بعرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة الخدمة الاجتماعية بقسم الخدمة الاجتماعية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة وعددهم (12) عضو هيئة تدريس, وتم أخذ اراء وملاحظات المحكمين والتعديلات التي أوصوا بها مشكورين بالحذف والاضافة وفقا لدرجة اتفاقهم وكانت نسبة الاتفاق 90%.

ب- **صدق الاتساق الداخلي:**

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم حساب صدق الاتساق الداخلي لعبارات محاور الاستبيان على أفراد عينة الدراسة المكونة من (114) من الموجهين الطلابيين بهدف تحديد درجة ارتباط كل عبارة من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة باستخدام برنامج (SPSS).

الجدول 1: صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور المعوقات:

م	العبارة	الارتباط	الدلالة
1	خوف الطالب المعنف من مصيره بعد البلاغ للجهات المختصة عن حالته	0.65**	<0.001
2	خوف الطالب المعنف من المعتدي مما يؤدي إلى عدم القدرة على حل المشكلة	0.64**	<0.001
3	ضعف الثقة لدى الطالب المعنف بمهارات الموجه الطلابي على المساعدة	0.51**	0.00
4	عدم مصداقية بعض ما يدلي به الطالب المعنف من بيانات خاصة به	0.45**	0.01
5	استخدام الحيل الدفاعية من قبل الطالب المعنف عند التعامل مع مشكلته	0.57**	<0.001
6	ضعف الاتصال والتعاون بين الموجه الطلابي والطالب	0.52**	0.00
7	حساسية مشكلة العنف الاسري للطالب المعنف مما يؤثر على عملية المساعدة	0.40*	0.02
8	الخبرات السلبية السابقة للطالب مع الموجه الطلابي"	0.68**	<0.001
9	غياب الدورات التدريبية المشتركة مع المؤسسات التي لها علاقة بحالات العنف الاسري"	0.60**	<0.001
10	ضعف تعاون إدارة المدرسة مع الموجه الطلابي في التعامل مع مشكلات العنف الاسري	0.68**	<0.001
11	نقص عدد الموجهين الطلابيين بالمدارس	0.67**	<0.001
12	عدم توفر مكان مهيأ ومناسب للتعامل مع مشكلات الطلاب	0.52**	0.00
13	ضعف التعاون بين المدرسة والجهات المعنية بقضايا العنف الاسري	0.65**	<0.001
14	أنظمة ولوائح المدرسة تعيق أداء الموجه الطلابي لعمله بشكل صحيح	0.52**	0.00
15	محدودية الصلاحيات الممنوحة لدى الموجه الطلابي مما يضعف قدرته على مواجهة مشكلة العنف الاسري	0.53**	0.00
16	عدم تقبل ادارة المدرسة لدور الموجه الطلابي	0.60**	<0.001
17	تعدد أدوار الموجه الطلابي تعيق مساعدته للحالات	0.32*	0.04

18	ضعف الاستعداد لدى الموجه الطلابي للعمل مع حالات العنف الاسري	0.37*	0.04
19	قصور إلمام الموجه الطلابي بالموضوعات المرتبطة بالعنف الاسري	0.39*	0.03
20	نقص الدورات التدريبية في مجال العنف الاسري	0.32*	0.04
21	اقتصار عمل الموجه الطلابي على المهام الادارية والتنظيمية فقط	0.80**	<0.001
22	عدم سعي الموجه الطلابي إلى تنمية معارفه في المجال الاسري	0.64**	<0.001
23	ضعف إلمام الموجه الطلابي بالأساليب المهنية اللازمة لمساعدة حالات العنف الاسري	0.53**	0.00
24	غموض الدور المهني للموجه الطلابي في المدرسة	0.56**	<0.001
25	ضعف مهارة الموجه الطلابي في إقناع المدرسة بأهمية دوره المهني مع مشكلات الطلاب	0.54**	0.00
26	بعد تخصص الموجه الطلابي عن التخصص المناسب مما يشكل صعوبة في التعامل مع حالات العنف الاسري	0.70**	<0.001
27	ضعف وعي أفراد الاسرة بأهمية دور الموجه الطلابي	0.64**	<0.001
28	عدم تعاون أسرة الطالب مع الموجه الطلابي	0.58**	<0.001
29	تهديد بعض الاسر للموجه الطلابي الذي يتعامل مع الحالات في اتخاذ أي اجراءات	0.60**	<0.001
30	الخوف من الافصاح عن المشكلات الاسرية وانكشافها للأخرين	0.56**	<0.001
31	تفكك أسرة الطالب نتيجة الطلاق أو وفاة أحد الوالدين	0.33*	0.04
32	عدم تقبل الاسرة لتدخل الموجه الطلابي في شؤون الطالب	0.32*	0.04

****دال عند مستوى الدلالة 0.01 *دال عند مستوى الدلالة 0.05**

الجدول 2: صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور المقترحات:

م	العبارة	الارتباط	الدلالة
1	تحديد دور الموجه الطلابي ومساعدته للتعامل للحالات	0.56**	<0.001
2	الحرص على توظيف المتخصصين في المجالات الانسانية لشغل وظيفة التوجيه لطلابي	0.44**	0.01
3	عقد الدورات التدريبية والتثقيفية للطلاب في مجال الاسرة والمشكلات المرتبطة بها	0.61**	<0.001
4	التقويم المستمر لعمل الموجه الطلابي بما يساهم في جودة مخرجات التدخل المهني	0.75**	<0.001
5	تشجيع الموجه الطلابي إلى تنمية معارفه في المجال الاسري وتوفير الموارد اللازمة لذلك	0.88**	<0.001
6	توعية المجتمع باستمرار عن مشكلة العنف الاسري واثارها السلبية على الأبناء للحد منها وكيفية التعامل معها	0.71**	<0.001
7	انتداب بعض المختصين في المجال الاسري إلى المدارس بصورة دورية بهدف رفع الوعي بمشكلة العنف الاسري	0.78**	<0.001

8	تعليم وتدريب الاسر على أساليب التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء	0.91**	<0.001
9	مواجهة العنف الاسري دينيا، وتربويا، وأسريا، وثقافيا، واعلاميا عن طريق التوعية والالتزام بتنفيذ القوانين المرتبطة به	0.65**	<0.001
10	الاستفادة من وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة في نقل مبادئ التعامل الإيجابي مع الأبناء	0.75**	<0.001
11	عقد المؤتمرات والندوات التي يمكن الاستفادة منها في نشر الوعي وبث التوعية حول أنماط العنف الأسري وأضراره وكيفية الوقاية منه والتصدي له	0.73**	<0.001
12	فتح قنوات الاتصال والتنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة التي تتناول قضايا العنف الأسري في المجتمع السعودي	0.67**	<0.001

- ****دال عند مستوى الدلالة 0.01 *دال عند مستوى الدلالة 0.05**

تظهر الجداول من (1-5) قيم الارتباط (بيرسون) لصدق الاتساق الداخلي لعبارات الأداة الموزعة على محاورها الخمسة، ومنها يتضح بأن كافة قيم ارتباط بيرسون قد كانت قيماً موجبة، وأنها جميعاً قد كانت أكبر من (0.30)، وأنها دالة إحصائية عند مستوى الدلالة المحدد في هذه الدراسة عند القيمة (0.05). ففي المحور الأول تراوحت قيم الارتباط بين (0.55) و(0.87)، وفي المحور الثاني بين (0.60) و(0.83)، وتراوحت في المحور الثالث بين (0.46) و(0.89). والمحور الرابع بين (0.32) و(0.80)، وأخيراً تراوحت قيم معامل الارتباط بيرسون في المحور الخامس بين (0.44) و(0.91). وذلك يعني تمتع الأداة بصدق الاتساق الداخلي وصلاحيتها للتطبيق.

ثانياً: ثبات الأداة

يقصد به مدى الاتساق بين البيانات التي تجمع عن طريق إعادة تطبيق نفس المقياس على نفس الأفراد أو الظواهر، وتحت نفس الظروف أو تحت ظروف مشابهة إلى أكبر قدر ممكن.

الجدول 3: ثبات محاور الاستبانة والثبات الكلي للأداة

م	المحور	عدد العبارات	ألفا كرو نباخ	سبيرمان –براون
4	المعوقات	32	0.93	0.95
5	المقترحات	12	0.90	0.93
#	الثبات الكلي	44	0.94	0.95

بلغت العبارات التي تتكون منها الأداة (85) أداة، وقسمت على (5) محاور. وبلغت قيم الثبات الكلية (كرونباخ ألفا =0.94، وسبيرمان- براون= 0.95) وهي درجات ثبات مرتفعة. كما جاءت قيم الثبات لكل بعد من الأبعاد عند مستويات مرتفعة، فقد تراوحت قيم معاملات ألفا كرونباخ بين (0.90) و(0.95)، وتراوحت قيم معاملات سبيرمان-براون بين (0.93) و(0.96). وتشير النتائج السابقة إلى تمتع الأداة بالثبات العالي سواء في صورته الكلية أو من خلال محاوره الخمسة.

خامساً: مجالات الدراسة

أ- **المجال البشري:**

اعتمدت الدراسة الحالية في حدودها البشرية على الموجهين الطلابيين العاملين بمدارس المرحلة المتوسطة للبنين بمدينة مكة المكرمة البالغ عددهم (114) موجه طلابي بمدينة مكة المكرمة، وقام الباحث بإجراء المسح الاجتماعي الشامل على الموجهين الطلابيين في هذه المدارس.

عينة مدارس المرحلة المتوسطة التي تم تطبيق الدراسة الحالية عليها وهي كالتالي:			
مدرسة اليرموك المتوسطة	مدرسة العاصمة	مدرسة عثمان بن طلحة	مدرسة أنس بن مالك
مدرسة خبيب بن عدي	مدرسة الملك فيصل	مدرسة القعقاع بن عمرو	مدرسة الفرقان الأهلية
مدرسة جعرانة	مدرسة الأرقم بن أبي الارقم	مدرسة الزبير بن العوام	مدرسة عبيده بن الحارث
مدرسة تميم الداري	مدرسة عبد الرحمن فقيه	مدرسة أبو عبيدة الجراح	مدرسة سليمان بن يسار
مدرسة نوفل بن الحارث	مدرسة ابن كثير	مدرسة الليث بن خالد	مدرسة عبد الله بن سلام
مدرسة عمر بن الخطاب	مدرسة عامر بن فهيرة	مدرسة عتاب بن أسيد	مدرسة ذو البجادين
مدرسة السيوطي	مدرسة جعفر بن أبي طالب	مدرسة الهجرة	مدرسة البشر بن البراء
مدرسة عمير بن وهب	مدرسة زين العابدين	مدرسة طلائع العلم الأهلية	مدرسة صفوان بن أمية
مدرسة مصعب بن عمير	مدرسة أبو رجب	مدرسة بلاط الشهداء	
مدرسة الإمام الشوكاني	مدرسة عويم بن ساعده	مدرسة الأمير ماجد بن عبد العزيز	

ب- **المجال المكاني:**

تم تطبيق هذه الدراسة على مدارس المرحلة المتوسطة للبنين بمدينة مكة المكرمة بطريقة العينة العشوائية البسيطة وقد بلغت (38) مدرسة متوسطة.

ج- **المجال الزماني:**

استغرق إجراء الدراسة الحالية الفترة من تاريخ 1444/5/5هـ وحتى تاريخ 1444/8/21هـ.

سادساً: حدود الدراسة

- تم تطبيق الدراسة الحالية على عينة من الموجهين الطلابيين العاملين بمدارس المرحلة المتوسطة للبنين بمدينة مكة المكرمة وليس جميع الموجهين الطلابيين العاملين بمدارس المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة.
- تم تطبيق الدراسة الحالية على الموجهين الطلابيين فقط وليس الموجهات الطلابيات بمدارس المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة.
- تم تطبيق الدراسة على الموجهين الطلابيين وليس الطلاب المعنفين أسرياً.

سابعاً: أساليب المعالجة الاحصائية

- التكرارات والنسب المئوية لمعرفة خصائص عينة الدراسة الوظيفية والشخصية وتحديد الاستجابات نحو عبارات المحاور الرئيسية.

- المتوسط الحسابي الموزون المرجح (Weighted Mean) وذلك لمعرفة مدى الارتفاع أو الانخفاض أو في الاستجابات على كل عبارة من عبارات المتغيرات الأساسية للدراسة حيث إنه يفيد في الحكم على مستوى الموافقة.
- المتوسط الحسابي (Mean) لمعرفة مدى الارتفاع أو الانخفاض في الاستجابات عن المحاور الرئيسية (متوسط متوسطات العبارات) حيث إنه يفيد في ترتيب العبارات بحسب أعلى متوسط حسابي.
- الانحراف المعياري (Standard Deviation) لمعرفة مدى انحراف الاستجابات لكل عبارة من العبارات ولكل محور من محاور الدراسة الرئيسية عن متوسطها الحسابي حيث إنه يوضح التشتت في الاستجابات لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة بالإضافة إلى المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت القيمة من الصفر أصبحت الاستجابات أكثر تركيزا وانخفض تشتتها.
- معامل ارتباط بيرسون للعزوم (Pearson Product Moment Correlation coefficient) وذلك لحساب العلاقة بين كل عبارة من عبارات المحاور مع الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه. أي لحساب صدق الاتساق الداخلي للأداة.
- معاملا (كرونباخ ألفا، سبيرمان- براون) لحساب ثبات نتائج الأداة.

ثامناً: الجوانب الاخلاقية للدراسة

قبل تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة الدراسة المحددة، تم مراعاة الجوانب الاخلاقية لها حفاظا على نزاهة وصدق خطوات وإجراءات الدراسة فقد تم مراعاة عند جمع البيانات ما يلي:

أ- **الموافقة المستنيرة** من قبل المبحوثين: قبل أن يقرر المبحوثين المشاركة في الدراسة من خلال تطبيق أداة الدراسة وتحديداً في تعبئة الاستبانة فقد تم تعريف بشكل واضح على الاتي:

- عنوان الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- محاور الاستبانة.
- التأكيد على سرية المعلومات التي يتم الإدلاء بها.
- استخدامها لغرض وخدمة البحث العلمي فقط.

ب- **السرية:** حيث لم تتطلب مشاركة المبحوثين الإفصاح عن اسم المبحوث أو المؤسسة التي يعمل بها.

ج- **حرية المشاركة:** حيث كانت المرشدين الطلابيين مشاركة طوعية، ولم يتم اجبارهم على المشاركة فقد كانت لديهم حرية رفض أو قبول المشاركة.

أولاً: وصف عينة الدراسة.

جدول 4: توزيع المبحوثين بحسب فئاتهم العمرية

الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	1	%0.9
25 –34 سنة	16	%14.0
35 – 44 سنة	34	%29.8

45 – 54 سنة	49	%43.0
55 سنة فأكبر	14	%12.3
المجموع	114	% 100

يوضح الجدول رقم (7) بالتوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب فئاتهم العمرية، ومنه يتضح بأن معظم المبحوثين تقع أعمارهم في مدى الفئة العمرية (45 –54 سنة) وقد كان عددهم (49) مشكلين ما نسبته (43.0%). وتقع أعمار (34) من المبحوثين في إطار الفئة العمرية (35– 44 سنة) ومثلوا (29.8%). ذلك يعني أن من تتراوح أعمارهم بين (35–54سنة) قد قاربت نسبتهم (73%) أي أنهم يشكلون تقريباً ثلاثة أرباع المبحوثين. وحل المبحوثون الذين تتراوح أعمارهم بين (25–34 سنة) ثالثاً وبلغ عددهم (16) وشكلوا ما نسبته (14.0%)، متبوعين بمن تقع أعمارهم في إطار الفئة (55 سنة فأكبر) والذين كان عددهم (14) ونسبتهم (12.3%). أما أقل الفئات تمثيلاً فهي الفئة العمرية (أقل من 25 سنة)، إذ لا يوجد سوى (مبحوث واحد) يقع في إطار هذه الفئة.

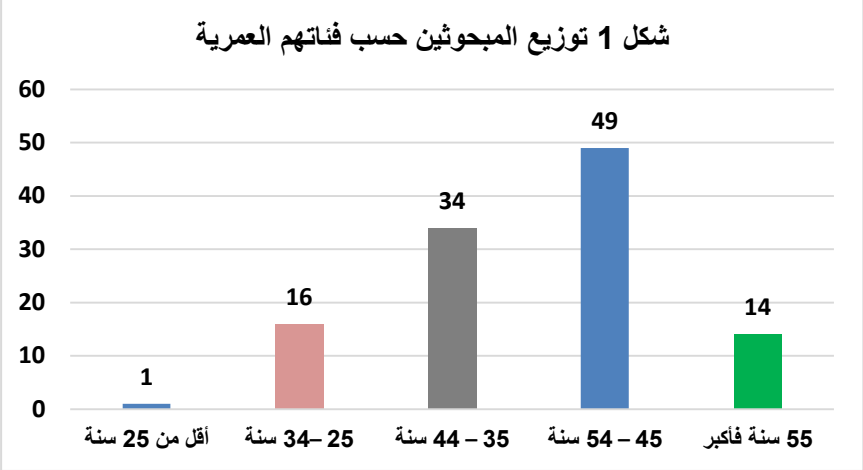

جدول 5: توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
عزب/ة	9	%7.9
متزوج/ة	101	%88.6
مطلق/ة	2	%1.8
أرمل/ة	2	%1.8
المجموع	114	%100

يوضح الجدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب الحالة الاجتماعية. ومنه يتضح بأن الغالبية العظمى من المبحوثين هم من الفئة الاجتماعية (متزوج/ة) وقد بلغ عددهم (101) وبلغت نسبتهم (88.6%). ذلك يعني أنه ومن بين كل (10) مبحوثين؛ هنالك (8) من المتزوجين. تليهم فئة (عزب/ة) وقد بلغ عددهم (9) ونسبتهم (7.9%). أما الفئتان (مطلق/ة) و(أرمل/ة) فلم يكن فيهما سوى (4) مبحوثين، انقسموا بينهما بالتساوي وذلك بواقع (2) في كل فئة، وبنسبة (1.8%) في كل فئة.

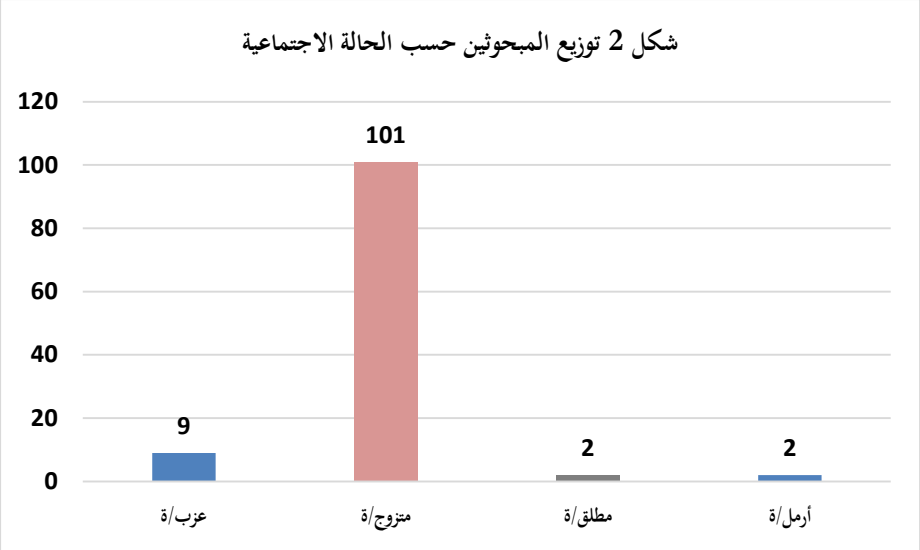

جدول 6: توزيع المبحوثين حسب مؤهلاتهم العلمية:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	73	%64.0
دبلوم عالٍ	4	%3.5
ماجستير	31	%27.2
دكتوراة	6	%5.3
المجموع	114	%100

يوضح الجدول رقم (9) بأن ما يقارب ثلثي المبحوثين يحملون المؤهل العلمي (بكالوريوس)، فقد بلغ عددهم (73) ونسبتهم (64.0%). بينما يحمل درجة (الماجستير) (31) من المبحوثين مشكلين ما نسبته (27.2%). تتناقص هذه الأعداد لتصل إلى (6) بالنسبة لحملة (الدكتوراه) والتي بلغت نسبتهم (5.3%)، وإلى (4) بالنسبة لحملة المؤهل (الدبلوم العالي) والذين لم تتجاوز نسبة تمثيلهم (3.5%).

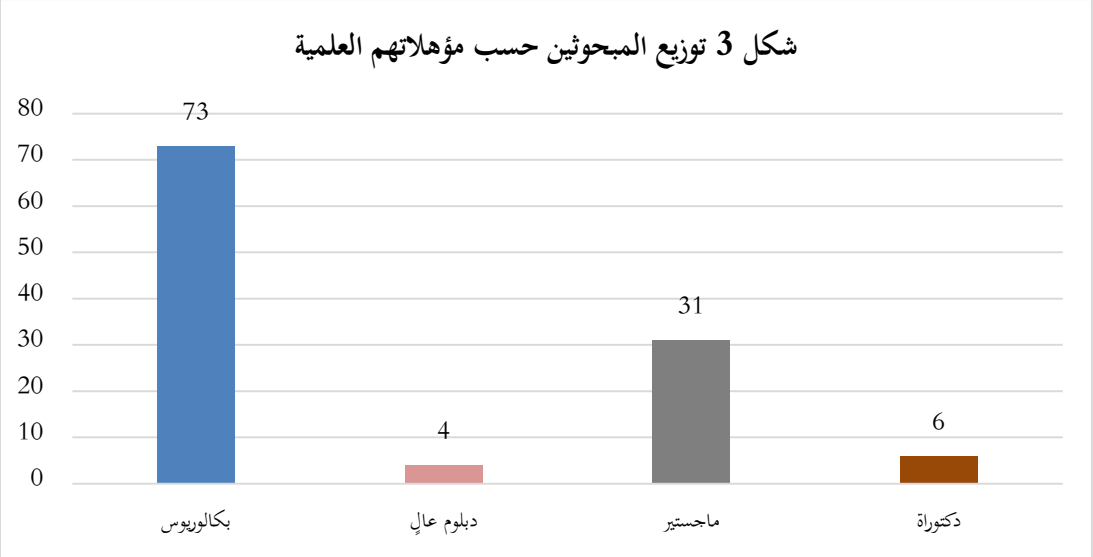

جدول 7: توزيع المبحوثين حسب التخصص العلمي:

التخصص الدراسي:	التكرار	النسبة المئوية
الخدمة الاجتماعية	41	%36.0
علم الاجتماع	7	%6.1
علم النفس	7	%6.1
علوم شرعية	16	%14.0
اللغة العربية	21	%18.4
التربية/العلوم	22	%19.3
المجموع	114	%100

يوضح الجدول رقم (10) التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب تخصصاتهم الدراسية. وقد شكل متخصصو الخدمة الاجتماعية الغالبية، حيث بلغ عددهم (41) وجاءت نسبتهم عند (36.0%). يليهم في الترتيب المبحوثون المتخصصون في تخصصات (التربية/ العلوم) وبلغ عددهم (22) مشكلين ما نسبته (19.3%) أي ما يقارب خُمس المبحوثين. وتخصص (21) مبحوثاً في تخصصات (اللغة العربية) ونسبتهم (18.4%). أما بالنسبة لمتخصصي (العلوم الشرعية) فقد بلغوا (16) مبحوثاً ونسبتهم (14.0%). وتساوى تخصصا (علم الاجتماع) و(علم النفس) من حيث عدد المبحوثين الذين يمثلونهما وذلك بواقع (7) مبحوثين في كل تخصص، وبنسبة (6.1%) في كلٍ منهما على حدة.

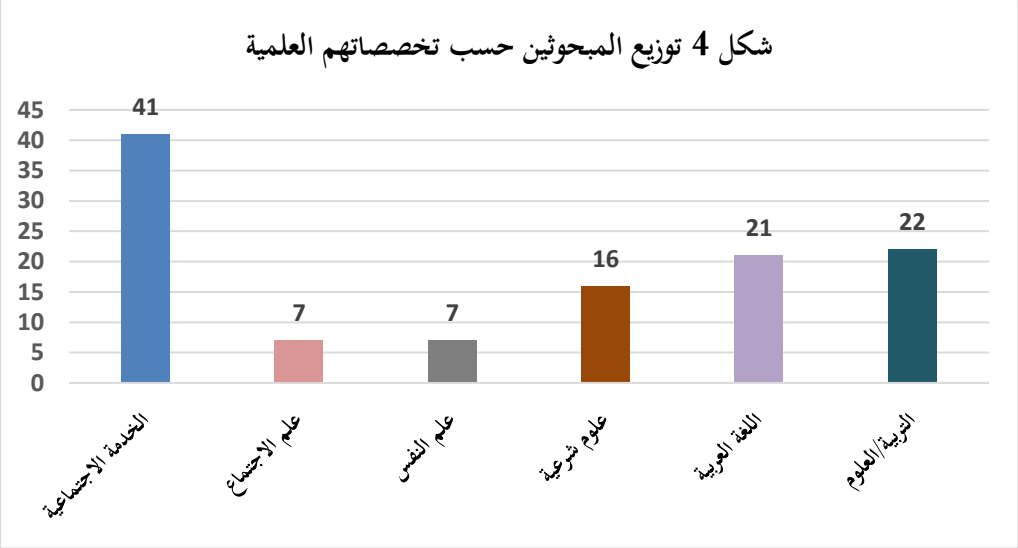

جدول 8: توزيع المبحوثين حسب عدد سنوات الخبرة التي يحملونها:

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	11	%9.6
5 – 9 سنوات	20	%17.5
10 – 14 سنة	19	%16.7
15 سنة فأكثر	64	%56.1
المجموع	114	%100

يوضح الجدول رقم (11) عدد سنوات الخبرة التي يحملها المبحوثون من الموجهين الطلابيين. ومنه يتضح بأن أكثر من نصف المبحوثين (64) يملكون سنوات خبرة (15 سنة فأكثر) مشكلين ما نسبته (56.1%) وهو ما يشير إلى أن غالبية المبحوثين يتمتعون بسنوات كثيرة من الخبرة من المرجح أن يكون لها دوراً هاماً في رفع مستوى جودة أدائهم. كما يتضح أن عدد سنوات الخبرة لدى (20) من المبحوثين تتراوح بين (5-9 سنوات) ويشكلون (17.5%)، وأن عدد سنوات الخبرة لعدد (19) من المبحوثين يتراوح بين (10 – 14 سنة) ونسبتهم (16.7%). أما من تقل عدد سنوات خبرتهم عن (5 سنوات) فكانوا العدد الأقل (11) ولم تتجاوز نسبتهم من النسبة الكلية (9.6%).

شكل 5 توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة لديهم:

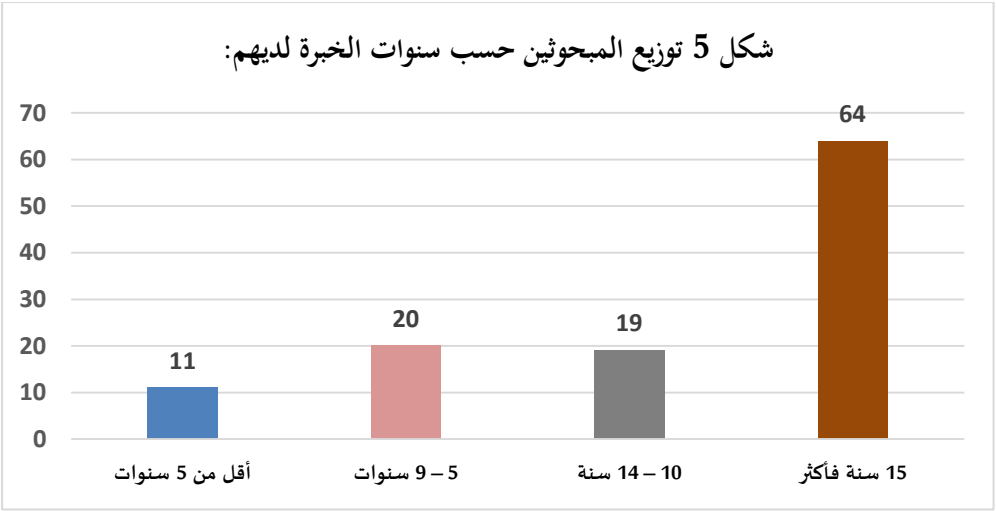

جدول 9: استجابات المبحوثين عن السؤال: هل حصلت على دورات تدريبية في مجال العنف الأسري؟

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	49	%43.0
لا	65	%57.0
المجموع	114	%100

يوضح الجدول رقم (12) استجابات المبحوثين عن السؤال: هل حصلت على دورات تدريبية في مجال العنف الأسري؟ ومنه يتضح بأن غالبية المبحوثين لم يحصلوا على أي دورة تدريبية في مجال العنف الأسري، حيث كانت الاستجابة (لا) لدى (65) مبحوثاً أي ما نسبته (57.0%)، أما الحاصلون على دورات تدريبية في هذا المجال فقد بلغ عددهم (49) ونسبتهم (43.0%). ذلك يعني وجود احتياج تدريبي واضح لدى الموجهين الطلابيين فيما يتعلق بالتدريب في مجال العنف الأسري. وهو ما يفرض على الإدارات المدرسية إقامة دورات تدريبية للموجهين في مجال العنف الأسري وذلك لما للتدريب من أهمية في الجوانب المعرفية، والمهارية بالنسبة للموجهين الطلابيين في مجال العنف الأسري.

شكل 6 هل حصلت على دورات تدريبية في مجال العنف الأسري؟

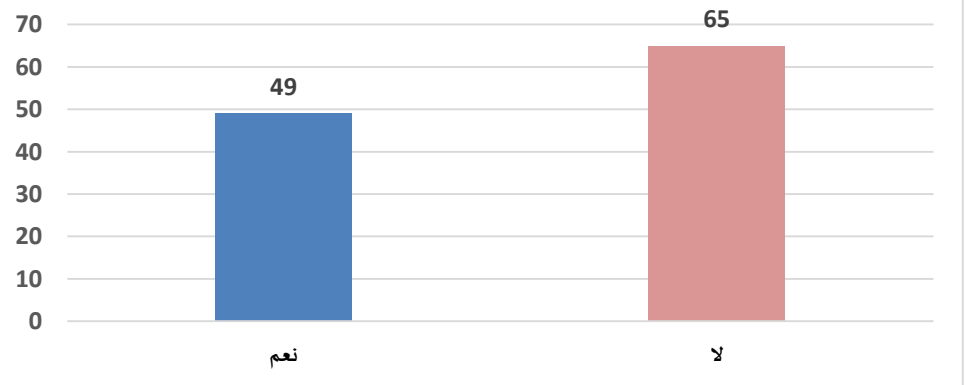

جدول 10: الإحصاء الوصفي لمتغير عدد الدورات التدريبية في مجال العنف الأسري:

المتغير	التكرار	الوسط	الانحراف المعياري

		الحسابي	
عدد الدورات التدريبية	49 (الذين حصلوا على دورات تدريبية)	3.59	2.21

من بين (114) مبحوثاً، أشار (49) منهم إلى أنهم قد تلقوا دورة واحدة على الأقل في مجال العنف الأسري، وقد بلغ المتوسط الحسابي لعدد الدورات التدريبية لكل مبحوث (3.59) بانحراف معياري يساوي (2.21). إن متوسط ما حصل عليه كل مبحوث هو أكثر قليلاً من (3 دورات) تدريبية، وبمقارنة هذا العدد بعدد سنوات خبرة المبحوثين في الجدول رقم (11)؛ نجد أن هذا العدد القليل يؤكد على النتيجة السابقة التي تشير إلى وجود احتياج تدريبي لدى المبحوثين فيما يتعلق بالتدريب في مجال العنف الأسري.

جدول 11: تقييم المبحوثين لمدى استفادتهم من الدورات التدريبية:

مستوى الاستفادة	التكرار	النسبة المئوية
ضعيف	10	%21.9
مقبول	3	%5.3
جيد	11	%22.8
جيد جداً	12	%24.6
ممتاز	13	%25.4
المجموع	49	%100

يوضح الجدول رقم (14) بأن ما يزيد قليلاً عن ربع المبحوثين (13) (25.4%) يقيمون مستوى الاستفادة على أنه مستوى (ممتاز)، وأن (12) آخرين يقيمونها عند مستوى (جيد جداً)، أي أن نصف المبحوثين (50%) يقيمون مستوى الاستفادة بين (الممتاز) و(الجيد جداً). ويقيم (11) مبحوثاً مستوى استفادتهم من هذه الدورات عند مستوى (جيد) ونسبتهم (22.8%). بينما يقيم ما يزيد قليلاً عن خُمس المبحوثين أي (10) مبحوثين هذه الاستفادة عند مستوى (ضعيف) ونسبتهم (21.9%)، وأخيراً لا يوجد سوى (3) مبحوثين (5.3%) يقيمونها عند مستوى (مقبول).

شكل 7 تقييم المبحوثين لمدى الاستفادة من الدورات التدريبية:

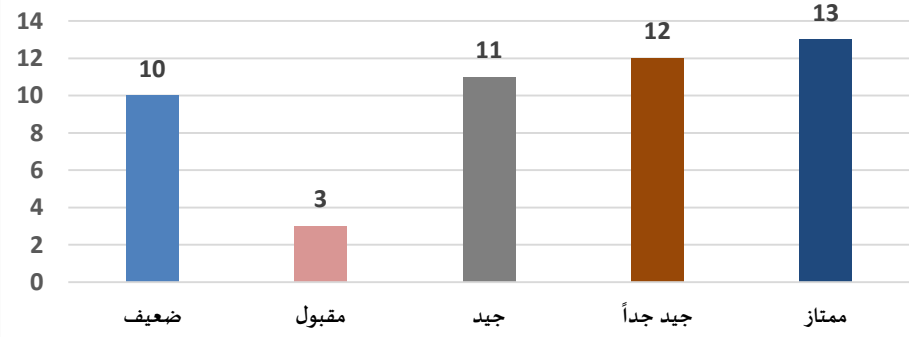

- **ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة على تساؤلات الدراسة:**

انطلاقاً من وجهة نظر المبحوثين الواردة في استجاباتهم؛ فإنه وللتعرف على أهم **المعوقات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين الاكلينيكيين في الحد من اثار العنف الاسري لدى طلاب المرحلة المتوسطة**؛ وما تفرع عنه من أهداف تسعى للتعرف على المقترحات اللازمة لمواجهة هذه المعوقات؛ فإنه سيتم الحكم على مستويات موافقة المبحوثين من الموجهين على العبارات الواردة في المحاور المختلفة من خلال مستويات الأوساط الحسابية. لقد تم استخدم مقياس (**ليكرت الثلاثي**): **موافق (ثلاث درجات)، موافق إلى حد ما (درجتان)، ولا أوافق (درجة واحدة)**. ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي في حدوده الدنيا والعليا؛ فقد تم حساب المدى والذي يساوي = أكبر قيمة – أقل قيمة، (3-1 =2)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس الثلاثي للحصول على الطول المصحح للخلية (3/2= 0.67). أعقبه إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس) وهو (الواحد الصحيح) وذلك بغرض تحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبحت أطوال الخلايا كما في الجدول التالي:

جدول رقم 12: مستويات الأوساط الحسابية

المجال	المستوى
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 إلى أقل من 1.67	منخفض
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1.67 إلى أقل من 2.34	متوسط
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 2.34 إلى 3.00	مرتفع

جدول رقم 13: عبارات المعوقات التي تواجه الموجهين الطلابيين:

م	العبارة	الارتباط	الدلالة
1	خوف الطالب المعنف من مصيره بعد البلاغ للجهات المختصة عن حالته	0.65**	<0.001
2	خوف الطالب المعنف من المعتدي مما يؤدي إلى عدم القدرة على حل المشكلة	0.64**	<0.001
3	ضعف الثقة لدى الطالب المعنف بمهارات الموجه الطلابي على المساعدة	0.51**	0.00
4	عدم مصداقية بعض ما يدلي به الطالب المعنف من بيانات خاصة به	0.45**	0.01
5	استخدام الحيل الدفاعية من قبل الطالب المعنف عند التعامل مع مشكلته	0.57**	<0.001
6	ضعف الاتصال والتعاون بين الموجه الطلابي والطالب	0.52**	0.00
7	حساسية مشكلة العنف الاسري للطالب المعنف مما يؤثر على عملية المساعدة	0.40*	0.02
8	الخبرات السلبية السابقة للطالب مع الموجه الطلابي"	0.68**	<0.001
9	غياب الدورات التدريبية المشتركة مع المؤسسات التي لها علاقة بحالات العنف الاسري"	0.60**	<0.001
10	ضعف تعاون إدارة المدرسة مع الموجه الطلابي في التعامل مع مشكلات العنف الاسري	0.68**	<0.001
11	نقص عدد الموجهين الطلابيين بالمدارس	0.67**	<0.001
12	عدم توفر مكان مهيأ ومناسب للتعامل مع مشكلات الطلاب	0.52**	0.00

13	ضعف التعاون بين المدرسة والجهات المعنية بقضايا العنف الاسري	0.65**	<0.001
14	أنظمة ولوائح المدرسة تعيق أداء الموجه الطلابي لعمله بشكل صحيح	0.52**	0.00
15	محدودية الصلاحيات الممنوحة لدى الموجه الطلابي مما يضعف قدرته على مواجهة مشكلة العنف الاسري	0.53**	0.00
16	عدم تقبل ادارة المدرسة لدور الموجه الطلابي	0.60**	<0.001
17	تعدد أدوار الموجه الطلابي تعيق مساعدته للحالات	0.32*	0.04
18	ضعف الاستعداد لدى الموجه الطلابي للعمل مع حالات العنف الاسري	0.37*	0.04
19	قصور إلمام الموجه الطلابي بالموضوعات المرتبطة بالعنف الاسري	0.39*	0.03
20	نقص الدورات التدريبية في مجال العنف الاسري	0.32*	0.04
21	اقتصار عمل الموجه الطلابي على المهام الادارية والتنظيمية فقط	0.80**	<0.001
22	عدم سعي الموجه الطلابي إلى تنمية معارفه في المجال الاسري	0.64**	<0.001
23	ضعف إلمام الموجه الطلابي بالأساليب المهنية اللازمة لمساعدة حالات العنف الاسري	0.53**	0.00
24	غموض الدور المهني للموجه الطلابي في المدرسة	0.56**	<0.001
25	ضعف مهارة الموجه الطلابي في إقناع المدرسة بأهمية دوره المهني مع مشكلات الطلاب	0.54**	0.00
26	بعد تخصص الموجه الطلابي عن التخصص المناسب مما يشكل صعوبة في التعامل مع حالات العنف الاسري	0.70**	<0.001
27	ضعف وعي أفراد الاسرة بأهمية دور الموجه الطلابي	0.64**	<0.001
28	عدم تعاون أسرة الطالب مع الموجه الطلابي	0.58**	<0.001
29	تهديد بعض الاسر للموجه الطلابي الذي يتعامل مع الحالات في اتخاذ أي اجراءات	0.60**	<0.001
30	الخوف من الافصاح عن المشكلات الاسرية وانكشافها للأخرين	0.56**	<0.001
31	تفكك أسرة الطالب نتيجة الطلاق أو وفاة أحد الوالدين	0.33*	0.04
32	عدم تقبل الاسرة لتدخل الموجه الطلابي في شؤون الطالب	0.32*	0.04

****دال عند مستوى الدلالة 0.01 *دال عند مستوى الدلالة 0.05**

يوضح الجدول رقم (19) استجابات المبحوثين حول المعوقات التي تعيق جهود الموجهين الطلابيين الرامية للحد من الآثار النفسية والاجتماعية لدى الطلاب المعنفين. وقد بلغ المتوسط العام للمحور (2.41) بانحراف معياري يساوي (0.38). ذلك يعني أن وجود مستويات مرتفعة من موافقة الموجهين على أن المعوقات الواردة في هذا المحور هي معوقات مؤثرة في جهودهم نحو الحد من الاثار النفسية والاجتماعية لدى الطلاب المعنفين، وتشير النتائج إلى أن أهم 8 معوقات كانت كالتالي:

- أكثر المعوقات موافقة من قبل الموجهين الطلابيين هو المعوق (خوف الطالب المعنف من مصيره بعد البلاغ للجهات المختصة عن حالته) والذي حل في الترتيب الأول، وقد بلغ المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة على وجوده (2.78) بانحراف معياري يساوي (0.48).

ويمكن تفسير هذه النتيجة في كون الطالب في كثير من الحالات قد يكون هو المصدر المبلغ عن تعرضه للعنف، ومن ثم فإنه وجود هذه المخاوف يمكن لها أن تؤخر طلب المساعدة المهنية من الأساس خاصة إذا لم يتم التفطن لحالة الطالب من قبل الموجهين الطلابيين. يمكن للموجهين الطلابيين التعامل مع هذه المخاوف من خلال تبصير الطالب المعنف بالإجراءات المتعبة وجدواها، وتبصيره من ناحية أخرى بخطوة استمرار العنف الممارس ضده.

- ويرتبط بالمعوق الاول معوق آخر ألا وهو (خوف الطالب المعنف من المعتدي مما يؤدي إلى عدم القدرة على حل المشكلة) والذي حل في الترتيب الثاني بمتوسط الحسابي (2.77) بانحراف معياري يساوي (0.48). إن ما يجمع المعوقين السابقين هو ارتباطهما بمصدر واحد ألا وهو (الطالب)، وبمشكلة واحدة ألا وهي مشاعر الخوف لدى الطالب المعنف. وتمثل الخشية من ردة فعل القائم بالعنف أحد أكثر معوقات طلب المساعدة المهنية في قضايا العنف الأسري، وتزداد المشكلة شيوعاً متى ما تعلقت بالفئة العمرية الصغرية. وتقتضي التدخلات المهنية أن يوفر الأخصائيون الاجتماعيون المعلومات الموثوقة والدقيقة، والممارسات المهنية التي من شأنها إزالة تلك المخاوف، وتشجيع الطلاب على طلب المساعدة المهنية، وتقديم التطمينات الضرورية بشأن أي تحويلات أو إجراءات تتجاوز نطاق عمل الأخصائي الاجتماعي.

- وحل في الترتيب الثالث المعوق (تفكك أسرة الطالب نتيجة الطلاق أو وفاة أحد الوالدين) وقد بلغ وسطه الحسابي (2.71) بانحراف معياري يساوي (0.49). ينتمي هذا المعوق إلى المعوقات المرتبطة بالأسرة، وعلى الرغم من أن أصل هذا المعوق قد لا يكون –في هذا الوضع– من اهتمام تدخلات الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية بالضرورة؛ إلا أنه ينبغي على القائمين بالتدخل المهني الاهتمام بالآثار المترتبة على وجود هذا المعوق. ويبدو هذا المعوق على درجة من الشيوع خاصة بسبب ارتفاع نسب ممارسة العنف الأسري في هذا النمط من الأسر مقارنة بغيرها من الأسر المستقرة.

- وجاء في الترتيب الرابع المعوق (ضعف وعي أفراد الأسرة بأهمية دور الموجه الطلابي) وقد بلغ الوسط الحسابي لدرجة موافقة المبحوثين عليه (2.68) بانحراف معياري يساوي (0.55). وكسابقه ينتمي هذا المعوقات إلى المعوقات أسرية المنشأ. وتتعدد جوانب الوعي بأدوار الموجهين الطلابيين، فمنها ما يتعلق بوجود مسمى موجه طلابي، ومنها ما يتعلق بطبيعة الأدوار التي يمارسها الموجهون، ومنها ما يرتبط بجدوى هذه الأدوار وأهميتها. لذا فإن من المرجح أن تؤدي المستويات المنخفضة من الوعي إلى عدم تقدير الأدوار المهنية للموجهين على النحو المطلوب، الأمر الذي يقتضي تشكل اتجاهات غير دقيقة لدى الأسر نحو أدوار الموجهين، والتي بدورها تقلل من الاعتماد عليهم في قضايا الطلاب المعنفين، أو مقاومة ورفض تدخلاتهم المهنية مع هؤلاء الطلاب.

- ينتمي المعوق الخامس (حساسية مشكلة العنف الأسري للطالب المعنف مما يؤثر على عملية المساعدة) إلى المعوقات التي منشأها الطالب نفسه. وقد بلغ الوسط الحسابي لدرجة موافقة الموجهين عليه (2.64) بانحراف معياري يساوي (0.50). إن لمشكلة العنف الأسري طبيعة خاصة، حيث تكتنف هذا النوع من المشكلات حساسية كبيرة، سواء أكانت الحساسية نتيجة للسياق الثقافي والاعتبارات التي قد يحملها الطالب تجاه أسرته، أم كانت نتيجة للآثار النفسية العميقة التي قد يخلفها تعرضه للعنف الأسري. إن للاعتبارات الاجتماعية– الثقافية تأثيرها البالغ في عمليات المساعدة، قد تأتي هذه التأثيرات على شكل التردد في الانفتاح على الموجهين الطلابيين، وتجنب الانخراط في العملية العلاجية، ومقاومة جهود المساعدة التي يبذلها الموجهون أو التردد في الكشف عن ممارسات العنف الممارس ضده بسبب الحساسية الثقافية والاجتماعية. وكل ذلك يفرض أن يكون الموجهون على دراية بهذه المعوقات والقيود، وأن يعملوا ضمن نطاق ممارساتهم على بناء الثقة، وإشراك الطلاب، وتقديم أفضل أوجه الرعاية الممكنة في حدود الموارد المتاحة.

وتراوحت قيم الأوساط الحسابية لبقية المعوقات بين قيمة الوسط الحسابي للمعوق (الخوف من الافصاح عن المشكلات الاسرية وانكشافها للأخرين) والتي بلغت (2.57) بانحراف معياري يساوي (0.56)، وقيمة الوسط الحسابي للمعوق (عدم تقبل إدارة المدرسة لدور الموجه الطلابي) والبالغة (1.95) بانحراف معياري يساوي (0.79) والذي جاء في المركز الثاني والثلاثين عند مستوى موافقة متوسط.

جدول 14: عبارات المقترحات اللازمة لمواجهة المعوقات التي تعوق الموجهين الطلابيين:

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه الموافقة
1	تحديد دور الموجه الطلابي ومساعدته للتعامل للحالات	2.77	0.46	10	مرتفع
2	الحرص على توظيف المتخصصين في المجالات الانسانية لشغل وظيفة التوجيه لطلابي	2.73	0.52	11	مرتفع
3	عقد الدورات التدريبية والتثقيفية للطلاب في مجال الاسرة والمشكلات المرتبطة بها	2.83	0.39	7	مرتفع
4	التقويم المستمر لعمل الموجه الطلابي بما يساهم في جودة مخرجات التدخل المهني	2.65	0.56	12	مرتفع
5	تشجيع الموجه الطلابي إلى تنمية معارفه في المجال الاسري وتوفير الموارد اللازمة لذلك	2.83	0.42	9	مرتفع
6	توعية المجتمع باستمرار عن مشكلة العنف الاسري واثارها السلبية على الأبناء للحد منها وكيفية التعامل معها	2.88	0.33	3	مرتفع
7	انتداب بعض المختصين في المجال الاسري إلى المدارس بصورة دورية بهدف رفع الوعي بمشكلة العنف الاسري	2.83	0.40	8	مرتفع
8	تعليم وتدريب الاسر على أساليب التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء	2.86	0.34	4	مرتفع
9	مواجهة العنف الاسري دينيا، وتربويا، وأسريا، وثقافيا، واعلاميا عن طريق التوعية والالتزام بتنفيذ القوانين المرتبطة به	2.86	0.35	5	مرتفع
10	الاستفادة من وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة في نقل مبادئ التعامل الإيجابي مع الأبناء	2.85	0.36	6	مرتفع
11	عقد المؤتمرات والندوات التي يمكن الاستفادة منها في نشر الوعي وبث التوعية حول أنماط العنف الأسري وأضراره وكيفية الوقاية منه والتصدي له	2.89	0.32	2	مرتفع
12	فتح قنوات الاتصال والتنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة التي تتناول قضايا العنف الأسري في المجتمع السعودي	2.89	0.31	1	مرتفع
#	**المتوسط العام للمحور**	**2.82**	**0.28**	**مرتفع**	

توجد الكثير من المقترحات لمواجهة المعوقات التي تعيق الأخصائيين الاجتماعيين عن ممارسة أدوارهم في الحد من الآثار السلبية لدى الطلاب المعنفين؛ وقد طُلب من الموجهين الطلابيين المبحوثين إبداء موافقتهم من عدمها بشأن المقترحات الواردة في هذا المحور. وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (2.82) بانحراف معياري يساوي (0.28). وهو ما يعني وجود مستويات مرتفعة من الموافقة لدى المبحوثين على المقترحات الواردة في هذا المحور، أي أن بأنها مقترحات يتوجب الأخذ بها لمواجهة هذه المعوقات.

- إن من أهم 5 مقترحات من وجهة نظر الموجهين هو (فتح قنوات الاتصال والتنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة التي تتناول قضايا العنف الأسري في المجتمع السعودي) إذ جاء في الترتيب الأول بمتوسط حسابي يساوي (2.89) بانحراف معياري يساوي (0.31). وتشير هذه النتيجة إلى أهمية الاتصال والتنسيق مع المؤسسات الأخرى داخل المجتمع خاصة تلك التي لها مسئولية أو اهتمام بقضايا العنف. حيث يمكن لمثل هذه الجهود المشتركة أن تعزز من جودة عمل الموجهين الطلابيين مع الطلاب المعنفين وذلك من خلال تسهيل العديد من الإجراءات، وحشد وتشارك الموارد، والخبرات، والمعلومات. كما يمكن لهذا التواصل أن يمنح الموجهين الطلابيين مرجعيات قانونية في تدخلاتهم، وأن يرفع من مستوى وعي العام في المجتمع بقضايا العنف الأسري، وآثاره السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، والوعي بأدوار الموجهين الطلابيين في قضايا الطلاب المعنفين.

- وجاء في الترتيب الثاني المقترح (عقد المؤتمرات والندوات التي يمكن الاستفادة منها في نشر الوعي وبث التوعية حول أنماط العنف الأسري وأضراره وكيفية الوقاية منه والتصدي له) وقد بلغ وسطه الحسابي (2.89) أيضاً لكن بانحراف معياري يساوي (0.32). تمثل المؤتمرات والندوات آلية مثمرة للتوعية بالعنف الأسري، ويمكن للموجهين الطلابيين في إطار المؤسسات التي يعملون بها تنظيم مثل هذه الفعاليات من خلال مجموعة من الخطوات من بينها: تحديد الجمهور المستهدف، ويمكن أن يشمل هذا الجمهور أفراد المجتمع، والأخصائيين الاجتماعيين، والمرشدين، والموجهين، والتربويين، والقانونيين، وغيرهم ممن يعملون مع من يتعرضون للعنف أو المتأثرين به. ثم التخطيط للفعالية وذلك بتطوير برنامج للمتحدثين وورش العمل والأنشطة المصحابة والتي تعمل على إشراك الجمهور المستهدف، ذلك يقتضي التفكير في دعوة الخبراء في العنف الأسري، والناجين منه، وغيرهم من الأفراد الذين يمكنهم تقديم رؤى ووجهات نظر قيمة. ثم اختيار المكان المناسب، والإعلان عن الحدث، وتوفير المواد مثل الكتيبات والنشرات، ثم المتابعة من خلال جمع ملاحظات الحاضرين والمتحدثين لتحديد تقييمهم للحدث، والمقترحات المستقبلية لتحسينه.

- وجاء في الترتيب الثالث المقترح (توعية المجتمع باستمرار عن مشكلة العنف الاسري واثارها السلبية على الأبناء للحد منها وكيفية التعامل معها) وبلغ وسطه الحسابي (2.88) بانحراف معياري يساوي (0.33). إن القيام بالأدوار التوعوية يتضمن مدى واسع من الإجراءات والأنشطة التي يمكن القيام بها لمواجهة مشكلة العنف الأسري. من بين تلك الإجراءات هو تثقيف المجتمع وذلك من خلال تطوير مواد تعليمية تشرح أنماط العنف الأسري، وآثاره السلبية وخاصة على الأطفال، وكيفية التعامل معها. يمكن نشر وتوزيع هذه المواد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام التقليدية، ومن خلال المراكز المجتمعية. وكذا التعاون مع المنظمات الاجتماعية المحلية للإسهام في الجهود التوعوية، وإقامة البرامج التوعوية المشتركة.

- وفي الترتيب الرابع جاء المقترح (تعليم وتدريب الأسر على أساليب التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء) بوسط حسابي قدره (2.86) وانحراف معياري يساوي (0.34). وتتمثل أهمية هذه المقترح في أنه يساعد على بناء قدرات الأسر على تنشئة الأطفال ليصبحوا أعضاء جيدين في المجتمع، ومن أهم أنماط التعليم والتدريب التي يمكن تقديمها للأسر ما يلي: فصول تعليمية عن الأبوة والأمومة، يتوفر فيها تعليم الوالدين كيفية تحقيق نمو الطفل، وتقنيات الانضباط الإيجابية، والتواصل الفعال مع الأطفال، وتطوير المهارات التي يحتاجونها لتربية الأطفال. ومنها أيضاً تعزيز نمذجة الأدوار الإيجابية وذلك من خلال تشجيع الآباء على أن يكونوا قدوة إيجابية لأطفالهم، وإظهار السلوكيات الاجتماعية المناسبة كالتعاطف، واللطف، واحترام الآخرين. تعزيز مشاركة المجتمع، وذلك من خلال تشجيع الأسر على المشاركة في الأحداث والأنشطة المجتمعية. وكذا توفير المواد التثقيفية والتعليمية المتعلقة بالتنشئة الأسرية.

- وفي الترتيب الخامس حل المقترح (مواجهة العنف الاسري دينيا، وتربويا، وأسريا، وثقافيا، واعلاميا عن طريق التوعية والالتزام بتنفيذ القوانين المرتبطة به) بمتوسط حسابي يساوي (2.86) وانحراف معياري يساوي (0.35). إن من أهم سبل مواجهة العنف الأسري هو تكثيف التوعية حوله بمختلف جوانب التوعية. إذ هي خطوة حاسمة في تقليل انتشاره، فمن ناحية دينية يمكن العمل مع الأئمة والخطباء

وشيوخ العلم لرفع الوعي بالعنف الأسري في المجتمع، سواء أكان ذلك من خلال الخطب، أو المحاضرات. ومن ناحية تربوية يمكن العمل على البرامج التربوية التي تعلم الطلاب والأسر حول العلاقات الصحية، وتثقفهم حول العنف الأسري. ويمكن القيام بذلك من خلال ورش العمل، ومجموعات الدعم، وغيرها من الأنشطة. ومن الناحية الثقافية العمل مع قادة المجتمع، ومدراء المنظمات الاجتماعية لرفع الوعي بالعنف الأسري بطرق مناسبة ثقافياً مثل الفعاليات الثقافية والمعارض الثقافية. ومن جانب الإعلام فإن بالإمكان تصميم وتنفيذ حملات إعلامية ترفع من مستويات الوعي بالعنف الأسري وذلك عبر مختلف الوسائل الإعلامية. ومن الناحية القانونية يمكن القيام بإجراءات الدفاع الاجتماعي عن إنفاذ القوانين المرتبطة بالعنف الأسري، يمكن أن يشمل ذلك العمل مع صانعي السياسات، ومسئولي إنفاذ القانون لتعزيز القوانين القائمة، وتقديم الدعم للضحايا.

- وتراوحت قيم الأوساط الحسابية لبقية المقترحات بين قيمة الوسط الحسابي للمقترح (الاستفادة من وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة في نقل مبادئ التعامل الإيجابي مع الأبناء) والتي بلغت (2.85) بانحراف معياري يساوي (0.36)، وقيمة الوسط الحسابي للمقترح (التقويم المستمر لعمل الموجه الطلابي بما يساهم في جودة مخرجات التدخل المهني) والبالغة (2.65) بانحراف معياري يساوي (0.56)، والذي جاء في الترتيب الثاني عشر والأخير، عند مستوى موافقة مرتفع.

مناقشة النتائج في ضوء التساؤلات والدراسات السابقة والموجهات النظرية للدراسة

- **النتائج المرتبطة بالتساؤل الأول: ما المعوقات التي تعوق الموجه الطلابي في الحد من الاثار النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الطلاب المعنفين؟**

أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن من أهم المعوقات التي تعيق الموجه الطلابي عن أداء أدواره المهنية تمثلت في الآتي: في المرتبة الاولى جاء، (خوف الطالب المعنف من مصيره بعد البلاغ للجهات المختصة عن حالته, خوف الطالب المعنف من المعتدي مما يؤدي إلى عدم القدرة على حل المشكلة، تفكك أسرة الطالب نتيجة الطلاق أو وفاة أحد الوالدين، ضعف وعي أفراد الأسرة بأهمية دور الموجه الطلابي، حساسية مشكلة العنف الأسري للطالب المعنف مما يؤثر على عملية المساعدة، عدم تقبل الاسرة لتدخل الموجه الطلابي في شؤون الطالب، عدم تعاون أسرة الطالب مع الموجه الطلابي، غياب الدورات التدريبية المشتركة مع المؤسسات التي لها علاقة بحالات العنف الاسري).

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **دراسة الدعجاني (2018) والتي أشارت إلى أن من أهم** المعوقات الشخصية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية من العنف والإيذاء: (غموض الدور المهني لدى بعض الأخصائيين الاجتماعيين في مجال الحماية من العنف والإيذاء) ثم يليها (عدم معرفة حالات العنف الأسري بمصيرها بعد البلاغ عن العنف للجهات المختصة، خوف المعتدى عليه من المعتدي مما يؤدي إلى عدم استكمال إجراءات حل المشكلة.

كما تتفق نتائج الدراسة الحالية كذلك مع نتائج **دراسة الدعجاني (2018)** في المعوقات المؤسسية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين وجاءت عبارة (عدم كفاية الصلاحيات المخصصة للمؤسسة، مما يتسبب في ضعف القدرة على مواجهة مشكلة العنف الأسري)، وتليها قلة الموارد والإمكانات، قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون في لجان الحماية من العنف والإيذاء،

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة **حجازي (2012) والتي أشارت إلى أن** المعوقات الخاصة بالممارسين المهنيين هي: عدم وجود دورات تدريبية كافية لهم، وكذلك ضعف الخبرة لديهم وغموض الدور لدى البعض منهم، بالإضافة إلى ضعف الإعداد النظري والعملي للأخصائيين الاجتماعيين وعدم كفاية الصلاحيات المخصصة للمؤسسة مما يعيق القدرة على مواجهة مشكلة العنف الأسري.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية أيضا مع **دراسة حجازي (2012)** فيما يخص المعوقات الراجعة للمعتدى عليهم فكانت تعزى لخوف الضحية من المعتدي.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **دراسة آل سعود (2005)** والتي أشارت نتائجها إلى أن من المعوقات التي تعوق الاخصائي الاجتماعي أنه لا يوجد تحديد لدور الأخصائي الاجتماعي ولا يوجد أسلوب مهني موحد للتعامل مع حالات إيذاء، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالة مع النتيجة التي توصلت لها دراسة (آل سعود) إلى أن من أهم المعوقات عدم تعاون أسرة الضحية المتعرضة للإيذاء.

كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة مع **دراسة اليوسف (2005)** والتي أشارت إلى أن من أهم المعوقات التي تعوق الاخصائي الاجتماعي عن القيام بأدواره هي: عدم تعاون أسر الضحايا مع الأخصائيين، وعدم الاعتراف بالأذى من قبل الضحية.

كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **دراسة الصمادي (2012)**، والتي أشارت نتائجها إلى أن أكثر الصعوبات التي تعيق الاستفادة من البرامج والخدمات التي يقدمها مكتب الخدمة الاجتماعية التابع لإدارة حماية الاسرة في الحد من العنف الاسري هي الخوف على سمعة العائلة من الفضيحة، والخوف من نظرة المجتمع السلبية وكلام الناس.

كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **دراسة العجلان (2015)** والتي أشارت إلى أهم المعوقات التي تعوق تفعيل أداء المرشد الطلابي لبرامج التوجيه والإرشاد الطلابي وهي: عدم تعاون اولياء الأمور مع المرشد الطلابي، ثم عدم التعاون من قبل بعض المعلمين بالمدرسة مع المرشد، ،بالإضافة إلى عدم تحديد و وضوح دور المرشد الطلابي، وأيضا عدم تعاون الإدارة مع المرشد الطلابي يعتبر من معوقات تفعيل أداء المرشد الطلابي لبرامج التوجيه والإرشاد الطلابي, كما أشارت الدراسة إلى أهم معوقات تفعيل اداء المرشد الطلابي لبرامج التوجيه والإرشاد الطلابي، قله الخبرة لدى المرشد الطلابي في مجال التوجيه والإرشاد يعتبر من المعوقات, بالإضافة إلى عدم التخصص في هذا المجال.

كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **دراسة العنزي (2013)** والتي أشارت إلى أن من المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين: عدم تعاون أسر الأطفال المتعرضين للإساءة مع فريق العمل وعدم تجاوب المبلغين عن الحالة بالتزويد ببعض المعلومات الهامة عن الإساءة أو المحيط البيئي، وكذلك عدم المشاركة في العلاج، وعدم اعتراف الطفل المتعرض للإساءة من قبل الوالدين بذلك، بالإضافة إلى تهديد بعض الأسر للأخصائيين الاجتماعيين الذين يتعاملون مع الحالات.

النتائج المرتبطة بإجابة السؤال الثاني: ما المقترحات اللازمة لمواجهة المعوقات التي تواجه الموجه الطلابي في الحد من الاثار التي يعاني منها الطلاب المعنفين أسرياً؟

تظهر نتائج الدراسة الحالية إلى أن من المقترحات اللازمة لمواجهة المعوقات التي تحد من قدرة الموجه الطلابي على التعامل مع العنف الاسري الموجه نحو الطلاب، (مواجهة العنف الاسري دينيا، وتربويا، وأسريا، وثقافيا، واعلاميا عن طريق التوعية والالتزام بتنفيذ القوانين المرتبطة به).

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **دراسة القصاص (2012)**، والتي أشارت إلى ضرورة عمل المحاضرات التوعوية بأضرار إساءة معاملة الأطفال من قبل الخطباء وأئمة المساجد، وتقديم البرامج الوقائية والعلاجية للحالات المتعرضة للإساءة، وكذلك عمل البرامج التأهيلية للضحايا من العنف الأسري وتوحيد الجهود الوطنية من خلال دعم التعاون بين الهيئات الأهلية والحكومية.

كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **دراسة القرارعة (2020)** والتي أوصت بضرورة توعية الأسر حول كيفية رعاية الأبناء حسب الأساليب التربوية الحديثة، بتهيئة الظروف المناسبة للأبناء كي تتم تنشئتهم بطرق سليمة، عقد ندوات وورش عمل لتنظيم حملات توعية في جميع مناطق المحافظة لتعريف الوالدين بأشكال العنف الأسري (الجسدي، النفسي، اللفظي، الجنسي)، بالإضافة إلى دعوة المؤسسات الرسمية لنشر الطرق الصحيحة في التربية ومكافحة العنف بشكل عام والعنف الأسري بشكل خاص، بهدف إنشاء أطفال متمتعين بخصائص الصحة النفسية.

كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **دراسة قشقش (2021)** والتي أوصت إلى ضرورة تفعيل الدور الإعلامي في التوعية للنتائج السلبية للعنف الأسري.

وتتفق نتائج دراسة الحالية **مع دراسة صابر (2016)** والتي أوصت بأهمية نشر الوعي الديني لمواجهة العنف الاسري من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية ومراكز التوجيه في المجتمع.

كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **دراسة غزوان (2015)** والتي أشارت إلى ضرورة توعية الأسرة بأساليب تنشئة صحيحة تعتمد على الإرشاد والتوجيه للأطفال داخل العائلة، اعتماد الأساليب التربوية الحديثة في التعامل مع الأبناء ليكونوا قادرين على تجاوز

المشكلات التي تعترضهم تفادياً للآثار السلبية على شخصياتهم، التركيز على دور الإعلام في نشر أساليب التربية الصحيحة وتجاوز مرحلة العنف في التعامل مع الأطفال ضمن محيط الأسرة والمؤسسات التربوية والتعليمية.

التعليق على النتائج:

يرى الباحث أن من أهم المعوقات التي تؤثر على عملية التدخل المهني الفعال مع حالات العنف الاسري هو تعامل الشخص الغير متخصص مع حالات العنف الأسري والذي قد يكون له تأثير سلبي على الضحية وعلى الوضع بشكل عام ويمكن أن ينجم عن عدم وجود التدريب والمعرفة اللازمة تفاقم المشكلة وعدم تقديم الدعم اللازم وهذا ما لاحظه الباحث من خلال نتائج الدراسة وبالنظر إلى البيانات الأولية للمبحوثين، نجد أن بعض الموجهين الطلابيين الذين تعاملوا مع هذه المشكلة كانت تخصصاتهم من غير التخصصات المناسبة للقيام بالتدخل المهني الفعال فقد يفتقد في كثير من الأحيان الغير متخصص للفهم العميق للتأثيرات النفسية والاجتماعية للعنف على الضحية والأفراد المعنفين, فيتجاهل أو يقلل من أهمية المشكلة، وبالتالي قد يتسبب في عدم توفير الدعم اللازم للضحية. مما يؤثر سلبًا على عملية التعافي والشفاء، بالإضافة إلى ذلك، قد يتعامل الشخص غير المتخصص مع الطلاب المعنفين أسريا بطرق غير فعالة أو مضرة. قد يتدخل بطرق غير ملائمة أو يتجاهل الخطوات الضرورية للتعامل مع حالات العنف الأسري.

لذلك، من الضروري أن يتمتع الأشخاص الذين يتعاملون مع حالات العنف الأسري بالتدريب والتعليم الكفء لفهم طبيعة العنف الأسري، والاستجابة السليمة للضحية، والموارد المتاحة لتقديم الدعم والمساعدة بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات المعنية لضمان تقديم الدعم اللازم للطالب المعنف وتعزيز الوعي بقضية العنف الأسري في المجتمع.

- **التوصيات والمقترحات:**

بناءً على نتائج الدراسة، تم تقديم عدة توصيات ومقترحات. تشمل النقاط الرئيسية ما يلي:

1. إنشاء قنوات فعالة للتواصل والتنسيق بين المدارس والجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بالعنف الأسري في المجتمع السعودي.
2. زيادة الوعي بين الأسر بشأن تقنيات التربية السليمة والمناهج التعليمية الحديثة التي تؤكد على التوجيه والدعم للأطفال داخل الأسرة. سيساعدهم ذلك في التعامل مع المشاكل ومنع أي تأثير سلبي على تطورهم.
3. إعطاء الأولوية لتوظيف المتخصصين في المجالات الانسانية كالخدمة الاجتماعية وعلم النفس والمجالات الإنسانية الأخرى إذ أن خبرتهم العلمية والعملية ومهاراتهم المهنية، تجعلهم مؤهلين للتعامل مع مختلف المشكلات التي يواجهها الأفراد والأسر، بما في ذلك العنف الأسري.
4. تعزيز التعاون بين المدارس ومؤسسات المجتمع المتخصصة في مكافحة العنف الأسري. بما يعزز جودة الدعم الذي يقدمه الموجهين الطلابيين للطلاب الذين يتعرضون للعنف الاسري من خلال تبسيط العمليات ومشاركة الموارد والخبرات والمعلومات.
5. منح المرشدين الطلابيين صلاحيات أكبر للتعامل مع حالات العنف الأسري، مع الاعتراف بمعرفتهم وخبرتهم المتخصصة.
6. تفعيل اللوائح والقوانين بالتعاون مع السلطات المعنية لحماية المرشدين الطلابيين من أي تهديد أو اعتداء من مرتكبي العنف الأسري. من الضروري نشر هذه المعلومات لضمان حمايتهم.

الخاتمة:

أصبحت قضية العنف الاسري في عصرنا الحالي، أحد القضايا الهامة التي تواجهها المجتمعات في جميع أنحاء العالم عامة وفي المملكة العربية السعودية خاصة حيث يعد العنف الأسري انتهاكًا لحقوق الإنسان ويتسبب في آثار نفسية واجتماعية وجسدية خطيرة على الضحايا بما في ذلك المراهقين والنساء والمسنين، إذ يشمل مجموعة واسعة من التصرفات العنيفة التي تحدث داخل الأسرة، كالضرب والإيذاء الجسدي والنفسي والاحتجاز القسري أو الإهانة والتهديد وتُعد آثاره النفسية والاجتماعية خطيرة ومدمرة فقد يعاني الضحايا من الاكتئاب والقلق واضطرابات النوم وقد يؤدي إلى إصابات جسدية خطيرة أو حتى الموت.

إن مواجهة العنف الأسري تتطلب جهودًا مشتركة من جميع الجهات، حيث يلزم التعاون بين مؤسسات المجتمع كافة ابتداء بالأسرة لإحداث التغيير الإيجابي وتوفير بيئة آمنة ومستدامة للجميع لذلك حرصت المملكة العربية السعودية على تقديم مبادرات وقوانين وأنظمة تهدف إلى حماية الأسرة من العنف الأسري عامة وتوفير الدعم والرعاية لضحاياه.

المراجع:

أبو العلاء تركي بن حسن عبدالله. (2020). دور الأخصائي الاجتماعي في الحماية الاجتماعية للأطفال المعنفين من منظور طريقة خدمة الفرد: دراسة مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين بوحدات الحماية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة. مجلة الخدمة الاجتماعية، ع63، ج1، 287 - 354.

ابو النصر، مدحت محمد. (2009). *ظاهرة العنف في المجتمع بحوث ودراسات، الجيزة*، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ط١.

إمام، عائشة عبد الرسول (٢٠٠٧). آليات طريقة تنظيم المجتمع في إزالة المعوقات التنظيمية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بمكاتب التسوية بمحاكم الأسرة المصرية دارسة مقارنة مطبق على عينة من مكاتب التسوية بمحافظتي القاهرة والبحيرة مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعي والعلوم الإنسانية – مصر. ع ٢٣، ج ٣، أكتوبر، ١٢٤٣ – ١٣٠٥.

بحري، مني، وقطيشات، نازك. (2011). *العنف الأسري*، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، ص38.

ترايكية، يامنة. (٢٠١٦). دور الأسرة في حماية الطفل من العلف، *مجلة عالم التربية*، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، مجلد (١٧)، العدد (54)، ص ص:٢٣٧ –٢٥٨.

الثقفي، نجوى بنت فؤاد محمد عابد. (2016م). *العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في جرائم العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.

الجبرين، علي جبرين. (2005). *العنف الأسري خلال مراحل الحياة*، ص60 وص1، مؤسسة الملك خالد الخيرية.

حسين، محمد. (٢٠١٢). *أسباب العنف الأسري ودوافعه*. مؤتمر العنف الاسري من منظور اسلامي قانوني. كلية الشريعة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس.

الدعجاني، هدية بنت عبيد، (2018). المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية من العنف والإيذاء في المستشفيات الحكومية: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الملك سعود، الرياض.

الدعس، زياد أحمد معوقات الاتصال والتواصل التربوي بين المديرين والمعلمين بمدارس محافظة غزة وسبل مواجهتها في ضوء الاتجاهات المعاصرة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٩م، ص ٨.

رضوان، محمود علي محمود. (٢٠١٥)، تقييم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الطبية: دراسة مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين بمؤسسة حمد الطبية. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية* –مصر، ع ،٣٨، ج ١٤. أبريل، ٢٨٣٩ – ٢٨٦٩.

سنجاب، منى. (2007). "*العنف الأسري ضد المرأة دراسة حالة لإحدى قرى محافظة الدقهلية*"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنيا.

عبد الحميد، نهلة السيد فوزي أماني سعيد (٢٠٠٧) معوقات أداء الأخصائي الاجتماعي لدوره بمكاتب تسوية المنازعات بمحكمة الأسرة مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. مصر. ع ٢٢، ج ٢، أبريل. ٦٢٩–٦٦٥.

العجلان، أحمد بن عبد الله بن محمد. (2015). تفعيل أداء المرشد الطلابي لبرامج التوجيه والإرشاد بالمدارس الثانوية مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 39 ج16، 180 - 212.

العرود، محمد. (2007). *العنف الأسري: دوافعه وآثاره وعلاجه من منظور تربوي إسلامي*، الأردن: دار الفاروق.

العنزي، هيا بنت بدر الملحم. (٢٠١٣). *تصور مقترح لدور لجان الحماية مع حالات إساءة معاملة الأطفال بالمملكة العربية السعودية*. ط ١ وزارة الشؤون الاجتماعية (سابقا). المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي.

العوفي، غادة بنت محمد بن عايض. (2021). أنواع وأبعاد العنف الأسري في منطقة القصيم. *مجلة العلوم الأسرية*، مج1 1 488 - 509 مسترجع من دار المنظومة.

القرارعة، سهم عيد موسى والدراوشة، عبدالله سالم. (2020). العنف الأسري الموجه ضد الأطفال في محافظة الطفيلة من وجهة نظر الفئة العمرية 14 – 16 سنة. مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث مج6 ع2، 334 – 375.

القصاص، ياسر عبد الفتاح. (٢٠١٢). المتطلبات التخطيطية لتفعيل برنامج الأمان الأسري الوطني في الحد من ظاهرة إساءة معاملة الأطفال في المجتمع السعودي. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية – مصر*. ٣٣٤، ج١١، أكتوبر، 4489 – 4395

قنديل، محمد بسيوني (٢٠١٢) معوقات دور الأخصائي الاجتماعي في تنمية التفكير الإبداعي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية وتصور مقترح من منظور طريقة العمل مع الجماعات لمواجهتها: دراسة وصفية تحليلية مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمدارس الابتدائية بإدارة سمنود التعليمية بمحافظة الغربية مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية مصر، ع ٣٣، ج ٤، أكتوبر، ١٥٣٧ – ١٦١٦.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الحادية والسبعون 19 ديسمبر 2016 المتعلق بتكثيف الجهود الرامية الى م العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: العنف المنزلي.

كرادشة، منير. (2009). *العنف الأسري سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة*. عمان:عالم الكتب الحديث.

مليجي، أمال. (٢٠٠٣م). *الأطفال والمراهقون المعرضون للخطر*، ط 1. مكتبة الأنوار المحمدية للطباعة، طنطا.

نيازي، عبد المجيد طاش؛ والسيحاني، مشعل صقر. (2015). *الخدمة الاجتماعية*. الرياض: مكتبة المتنبي.

United Nations CEDAW Committee, Concluding observations on the combined third and fourth periodic reports of Saudi Arabia (9 March 2018), CEDAW/C/SAU/CO/3.